الـــدورة غيـر العـادية
لمجلس النواب التاسع عشر

جدول أعمال الجلسـة العاشـرة

المقـــــرر عقدها في تمام
الساعة العاشرة والنصف من صباح يوم الأربعاء
الواقع في ٢٨/جمادى الآخرة/١٤٤٢ هجرية
الموافق ١٠/٢/٢٠٢١ ميلادية

****

****

****

****

****

١- تلاوة ملخص محضر الجلسة السابقة.

٢- تلاوة الإجازات والاعتذارات.

أ-

ب-

ج-

٣-أ- قـــــرار اللجنة المالية رقم (٢) تاريخ ٢٠٢١/٢/٨ والمتضمن:

١- مشروع قانون الموازنة العامة للسنة المالية ٢٠٢١.

٢- مشروع قانون موازنات الوحدات الحكومية للسنة المالية ٢٠٢١.

ب - مناقشة مشروعي القانونين من قبل أصحاب المعالي والسعادة السيدات والسادة النواب المحترمين.

ج - التصويت على القانونين فصلاً فصلاً سنداً لأحكام الفقرة (٢) من المادة (١١٢) من الدستور وعملاً بأحكام الفقرة (ب) من المادة (٨٢) من النظام الداخلي لمجلس النواب.

د - التصويت على توصيات اللجنة المالية المرفقة في تقريرها .

٤- تعيين موعد وجدول أعمال الجلسة القادمة.

عبد الرحيم ماهر الواكد

أمين عام مجلس النواب

نسخة/ دولة رئيس الوزراء .
نسخة/ دولة رئيس مجلس الأعيان.
نسخة/ معالي وزير .....
نسخة/ عطوفة مدير عام مؤسسة الإذاعة والتلفزيون.
نسخة/ عطوفة مدير عام وكالة الأنباء الأردنية.
نسخة/ مدير الأخبار - التلفزيون الأردني.

أماني فهد

قرار اللجنة المالية حول مشروعي قانوني الموازنة العامة وموازنات الوحدات الحكومية 2021

اللجنـــة المـــــــــالية

الـــدورة غـير الـــعادية

مجلس النواب التاسع عشر

قرار رقم

(2)

اجتمعت اللجنة المالية من تاريخ 2021/1/18 الى تاريخ 2021/2/7 ، مع (104) من الوزارات والدوائر والهيئات والوحدات الحكومية ، **لدراسة** :

1. مشروع قانون الموازنة العامة للسنة المالية 2021.

2. مشروع قانون موازنات الوحدات الحكومية للسنة المالية 2021.

3. خطاب وزير المالية حول مشروع قانون الموازنة العامة ومشروع قانون موازنات الوحدات الحكومية.

برئاسة سعادة الاستاذ الدكتور نمر السليحات العبادي رئيس اللجنة وحضور مقررها سعادة السيد ضرار الحراسيس.

<u>وبحضور اصحاب السعادة السيدات والسادة اعضاء اللجنة المالية:</u>

الدكتور خير ابو صعيليك ، المهندس محمد السعودي ، السيد نضال الحياري ، السيد محمد العلاقمة ، الدكتور وائل رزوق ، الانسة ريما العموش ، السيد عمر النبر ، السيد محمد الفايز ، السيد عمر العياصرة.

وحضور اصحاب المعالي والسعادة النواب السادة :

ايمن المجالي ، خالد ابو حسان ، م. سليمان ابو يحي ، عبد الرحيم الازايدة ، فواز الزعبي ، مجحم الصقور ، د. غازي الذنبيات ، د. فريد حداد ، م. طلال النسور ، عبد الله ابو زيد ، م. ناجح العدوان ، أ. زيد العتوم ، م. فراس العجارمة ، د. خالد البستنجي ، شادي فريج ، د. عارف العبادي ، صفاء المومني ، رائد الظهراوي ، د.هايل عياش ، ايوب خميس ، اسماء الرواحنة ، م. مجدي اليعقوب ، عبد المحسيري ، م. عطا ابداح ، م. يزن شديفات ، د. احمد السراحنه ، صالح الوخيان ، د. محمود الفرجات ، عبيد الياسين ، د. محمد الهلالات ، محمد المحارمة ، ينال فريحات ، زينب البدول ، أ. اندرية العزوني ، م. عبير الجبور ، هادية السرحان ، محمد الشطناوي ، محمد المرايات.

وحضر سعادة العين المهندس عبد الرحيم البقاعي وسعادة العين الدكتور مصطفى البراري.

وحضر من الحكومة :

1. معالي السيد توفيق محمود كريشان	**نائب لرئيس الوزراء ووزير للادارة المحلية**
2. معالي السيد أيمن حسين الصفدي	**نائب لرئيس الوزراء ووزير الخارجية وشؤون المغتربين**
3. معالي الدكتور أمية صلاح طوقان	**نائب لرئيس الوزراء ووزير دولة للشؤون الاقتصادية**
4. معالي السيد محمد حسن داوودية	**وزير للزراعة**
5. معالي الدكتور تيسير منيزل النعيمي	**وزير للتربية والتعليم**

6. معالي المهندس موسى حابس المعايطة	وزير للشؤون السياسية والبرلمانية
7. معالي السيد علي حمدان العايد	وزير دولة لشؤون الإعلام
8. معالي السيد ناصر سلطان الشريدة	وزير للتخطيط والتعاون الدولي
9. معالي المهندس يحيى موسى كسبي	وزير للأشغال العامة والإسكان
10. معالي السيد نايف حميدي الفايز	وزير للسياحة والآثار
11. معالي الدكتور ابراهيم مشهور الجازي	وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء
12. معالي الدكتور بسام سمير التلهوني	وزير للعدل
13. معالي المهندسة مها عبد الرحيم علي	وزير للصناعة والتجارة والتموين
14. معالي السيد سمير ابراهيم مبيضين	وزير للداخلية
15. معالي المهندسة هالة عادل زواتي	وزير للطاقة والثروة المعدنية
16. معالي الدكتور محمد محمود العسعس	وزير للمالية
17. معالي الدكتور محمد احمد الخلايلة	وزير للأوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية
18. معالي الدكتور باسم محمد الطويسي	وزير للثقافة
19. معالي السيد نبيل سليم عيسى المصاروة	وزير للبيئة
20. معالي السيد أيمن رياض سعيد المفلح	وزير للتنمية الاجتماعية
21. معالي الدكتور "محمد خير" ابو قديس	وزير للتعليم العالي والبحث العلمي
22. معالي الدكتور نذير مفلح عبيدات	وزير للصحة
23. معالي المهندس مروان حنا خيطان	وزير للنقل
24. معالي الدكتور معتصم نايف سعيدان	وزير للمياه والري
25. معالي "محمد سلامة" فارس النابلسي	وزير للشباب
26. معالي المهندسة رابعة مفلح العجارمة	وزير دولة لتطوير الأداء المؤسسي
27. معالي الدكتور معن مرضي القطامين	وزير للعمل ووزير دولة لشؤون الاستثمار
28. معالي السيد احمد قاسم ذيب الهناندة	وزير للاقتصاد الرقمي والريادة

وحضر عطوفة السيد مجدي الشريقي مدير عام دائرة الموازنة كافة اجتماعات اللجنة.

وحضر معالي الدكتور زياد فريز محافظ البنك المركزي.

وحضر عطوفة السيد عاصم حداد رئيس ديوان المحاسبة.

وحضور اصحاب السعادة رؤساء مجالس المحافظات ورؤساء اللجان المالية في المجالس.

وحضور اصحاب المعالي والعطوفة رؤساء الهيئات والامناء العامين ومدراء الدوائر والوحدات الحكومية ، وامانة عمان.

وشركة مصفاة البترول.

<u>وحضر من القطاع الخاص</u> :

جمعية البنوك ، جمعية رجال الاعمال ، غرفة صناعة الاردن.

سعادة الرئيس ،،،

الزميلات والزملاء المحترمين ،،،

نحن امام ظروف مختلفة فرضت علينا واقع استثنائي ، وخطة ادارتها التنفيذية جاءت ضمن استحقاق دستوري ضمن فصله الثامن **"الشؤون المالية"** ، بعد احالة مشروعي قانوني الموازنة العامة وموازنات الوحدات الحكومية ضمن المدة الدستورية.

وبرنامج عمل الحكومة التطبيقي خلال عام 2021 ، بعد نيلها **ثقة جلالة الملك عبد الله الثاني حفظه الله ثم ثقة مجلسكم الكريم.**

وبعد **"استماع مجلسكم الكريم"** خطاب وزير المالية ، الذي اتسم في حالة من عدم اليقين ، وافتراض عدم حدوث اية تطورات في منحنى الجائحة وفرض المزيد من الاغلاقات كعنصرين اساسيين في تحقيق فرضيات الموازنة العامة وموازنات الوحدات الحكومية.

وان تعظيم التشاركية بين السلطتين التشريعية والتنفيذية حاجة ملحة وتوجيه ملكي سامي لتخطي ظروف الجائحة ومدى اثرها على المملكة اجتماعياً واقتصادياً.

بعد ان اسهمت الجائحة من الربع الاول عام 2020 ، في فرض قيود حمائية رغم صعوبتها لمواجهة الجائحة وحدت من ممارسة الحياة الطبيعية .

وفي ظل ظروف استثنائية اقتربت من **"العام"** اربكت بعض الاداء في حالة تطبيق التوازن بين الحرص على صحة المواطن واحتياجاته الاساسية ، واستمرار الحياة الطبيعية مع الحماية الوقائية واستعادة النشاط في القطاعات الاقتصادية لتلبية احتياجات الدولة.

حرص صاحب الجلالة الملك عبد الله الثاني حفظه الله ورعاه منذ بدء الجائحة على تمكين الدولة في مواجهة التحديات ، وتوفير الفحوصات بكميات كافية وقت ندرتها ، ووسائل الوقاية والمستلزمات الضرورية كأجهزة التنفس الصناعي ، وتحفيز الشركات الاردنية على تعظيم الاستفادة من امكاناتها لتلبية احتياجات المملكة من تلك المستلزمات والاجهزة ، وتوجيه الحكومة لدعم الفئات المتضررة ، الى بناء مستشفيات ميدانية.

وبحمد الله حسن الاداء ، بتخفيف حدة انتشار الجائحة وتوفير المتطلبات لمواجهتها ، ودعم فئات متضررة من خلال صندوق المعونة الوطنية وبقيمة (85) مليون دينار من مبادرة **"همة وطن"** .

وتشكر اللجنة المالية ومن خلال مجلسكم الكريم كافة المتبرعين ومجلس ادارة المبادرة والصندوق على جهودهم.

اضافة الى البرامج التي اطلقتها المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي ، تخفيفا لأثر الجائحة على الفئات المتضررة.

وان كانت تلك الاجراءات مجتمعة غير كافية للوصول الى كافة المتضررين من تبعات الجائحة.

سعادة الرئيس ،،،

الزميلات والزملاء المحترمين ،،،

لا يمكن للجنتكم المالية ومجلسكم الكريم ، ان لا يتفهم كافة الظروف نتيجة الجائحة ، الى جانب الضغوط السياسية الدولية لإعادة صياغة المسار السياسي في المنطقة والإقليم ونحن في جوهرها.

واثرها على تطلعاتنا الى التنمية والرفاه الاجتماعي ، نتيجة مسارنا السياسي الثابت الذي أرساه **جلالة الملك عبد الله الثاني حفظه الله ورعاه** .

وان تبعات تحمل أعباء اللجوء السوري في ظل الجائحة ، ليسهم في ارتفاع العجز في الموازنة وتراجع أداء القطاعات الخدمية الأساسية المهمة للمواطن الأردني ، وكانت تطلعات المملكة الى رفع جهود المجتمع الدولي للمساهمة بتخفيف تلك الأعباء التي بلغت متطلباتها السنوية (2249) مليون دولار أمريكي ضمن خطة تلبية متطلبات اللجوء السوري ، حيث بلغت المساهمات الدولية فيها ما نسبته (34.7%) وبقيمة (781,7) مليون دولار.

ولا يفوت اللجنة المالية ومن خلال مجلسنا الكريم تقديم كل معاني التقدير والشكر للأشقاء العرب وبخاصة المملكة العربية السعودية ودولة الكويت والامارات العربية المتحدة ومملكة البحرين على وقفوهم الدائم لجانبنا ودعم مسيرتنا التنموية.

وكذلك نقدر دور الدول الصديقة وبخاصة الولايات المتحدة الامريكية والمانيا والاتحاد الاوروبي واليابان والمملكة المتحدة على تفهم طبيعة الاعباء التي عانيناها بعد موجات اللجوء وتوترات الاقليم شاكرين لهم تلك المساعدات آملين استمرارها على أحسن وجه.

سعادة الرئيس ،،،

الزميلات والزملاء المحترمين ،،،

وللمقام السامي جلالة الملك عبد الله الثاني وولي عهده الامير الحسين بن عبد الله وجلالة الملكة رانيا العبد الله حفظهم الله ، شكر وامتنان ووفاء بوفاء على كل مايبذلوه للمملكة وشعبها.

ولجيشنا العربي حامي الحمى والاجهزة الامنية كل الشكر والعرفان على ادائهم المتميز في الذود عن الوطن في تلك الظروف الاستثنائية.

ولا ننسى ابدا الايادي البيضاء من الاطباء والممرضين والعاملين في مواجهة الجائحة وتقديم العناية والرعاية لأبناء شعبنا فلهم كل الشكر.

ولكل من أسهم في واجبه اثناء هذه الظروف.

سعادة الرئيس ،،،

الزميلات والزملاء المحترمين ،،،

اثرى (85) من اصحاب المعالي والسعادة الزميلات والزملاء النواب ، دراسة ومناقشة اللجنة المالية لمشروعي قانوني الموازنة العامة وموازنات الوحدات الحكومية من خلال آرائهم ومقترحاتهم عند القراءة الاولى للإحالة ، او من خلال حضور اجتماعات لجنتكم المالية.

وترى اللجنة انها بحثت وناقشت ودرست تلك الآراء والمقترحات وضمنت نتائج ذلك في تقريرها.

وقد حرصت لجنتكم المالية على وضع مجلسكم الكريم بنتائج دراستها للمؤشرات الاقتصادية ، والفرضيات التي بنيت عليها الايرادات العامة ومخصصات النفقات الجارية والرأسمالية والعجز على نتائج الاداء في حال الاستقرار الوبائي وبدء التعافي الاقتصادي خلال عام 2021.

تبين نتائجها لمجلسكم الكريم ونتائج تحليلها.

المؤشرات الاقتصادية

الناتج المحلي الاجمالي

تاثرت المملكة بانكماش اقتصادي نتيجة جائحة كوفيد 19 ، اثرت في اداء معظم القطاعات الاقتصادية في عام 2020.

ووفق تحليل لجنتكم المالية لأداء النشاط الاقتصادي ، حققت معظم القطاعات الاقتصادية نمواً بلغت نسبته (3%) للربع الاول في الناتج المحلي الاجمالي ، باستثناء قطاع التعدين الذي تأثر بانكماش بلغ سالب (8%) نتيجة تأثر دول العالم بالجائحة قبل المملكة ، وقطاع الانشاءات بنسبة سالب (0,6%).

وتبين لجنتكم المالية في الرسم البياني نتائج النشاط الاقتصادي للربع الاول من عام 2020

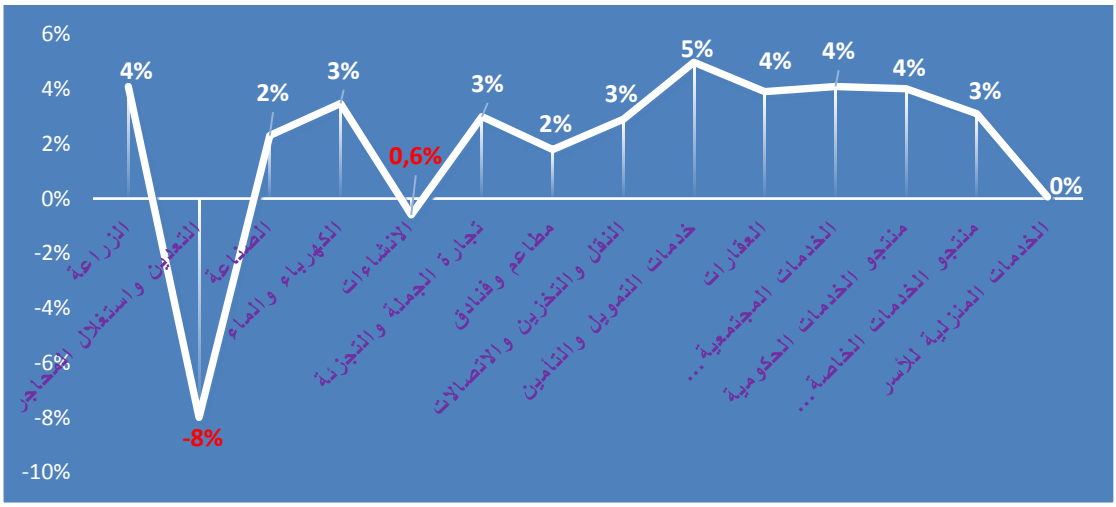

واسهم نمو النشاط الاقتصادي للربع الاول في نمو الضريبة العامة على المبيعات بنسبة (1,9%) وبقيمة (17,2) مليون دينار.

وادت الاجراءات التي فرضتها الجائحة الى انكماش القطاعات الاقتصادية في اداؤها للربع الثاني والثالث ، باستثناء قطاع الزراعة الذي حقق نمواً بلغ (4%) والقطاع المالي بنسبة (4%) والعقارات بنسبة (2%) والخدمات الحكومية (3%) في نسبة مساهمتهم في الناتج المحلي الاجمالي.

وتبين لجنتكم المالية الرسم البياني للقطاعات التي انكمش اداءها لفترة الثلاث ارباع الاولى 2020

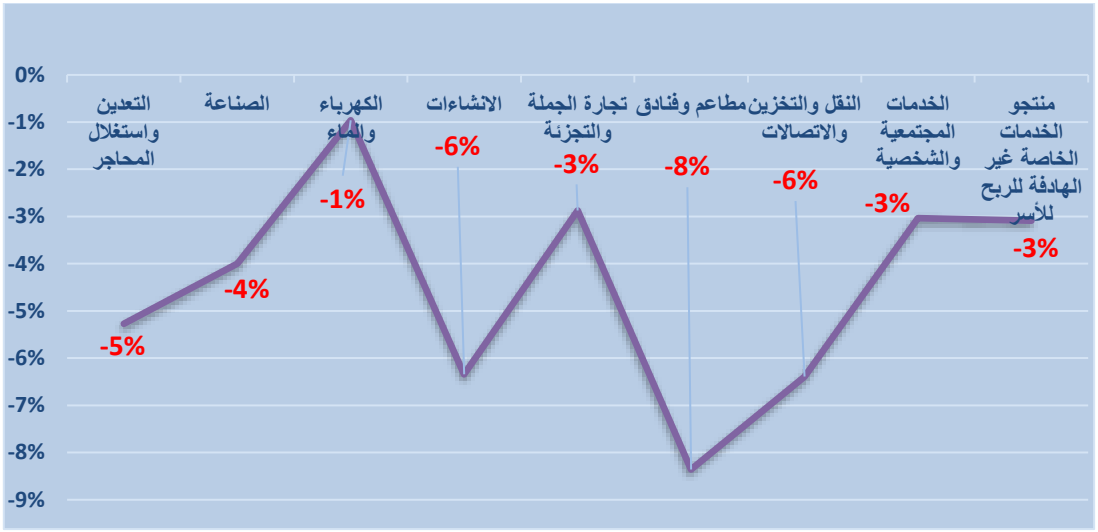

وأدى الانكماش الى انخفاض الضريبة العامة على المبيعات بنسبة (4%) وبقيمة (108) مليون دينار.

ومن المقدر ان يبلغ الانكماش سالب (3%) في الناتج المحلي الاجمالي مع نهاية عام 2020.

وتؤكد لجنتكم المالية ان نتائج اجراءات المحافظة على نشاط القطاعات الاقتصادية والفئات المختلفة الى جانب تأجيل اقساط القروض على الأفراد وبقيمة (800) مليون دينار ، قد اسهمت بشكل مباشر في الحد من تنامي الانكماش في الناتج المحلي الاجمالي الى مستويات مقلقة قد تتجاوز سالب (5%) .

اما على المستوى العالمي ، انكمش اداء معظم اقتصادات دول العالم نتيجة الجائحة كمتوسط سالب (5%) تبعا لأثر الجائحة والاجراءات الوقائية والاغلاقات لكل دولة.

ومن ابرز الدول التي سجلت اعلى انكماش ، اسبانيا بنسبة (12.8%) وبريطانيا بنسبة (9,7%) وفرنسا بنسبة (9.8%) والمانيا بنسبة (5%).

نمو الناتج المحلي الاجمالي وفق فرضيات الموازنة العامة 2021

قدرت الحكومة ضمن فرضيات الموازنة العامة ، نمو الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي بنسبة (2,5%) والاسمي بنسبة (3,7%) في عام 2021.

ووفق تحليل لجنتكم المالية

فإن نسبة النمو المستهدفة ستتأثر بعدة عوامل الى جانب حالة عدم اليقين نتيجة الجائحة

- استقرار منحنى الجائحة وتطبيق برنامج التطعيم والبدء بتطبيق خطة التعافي من الجائحة مع الربع الاول 2021 واستمرار وقف الحظر.

- بدء المملكة اجراءات التعافي الاقتصادي بالتزامن وبدء التعافي الاقتصادي العالمي للاستفادة من استقرار اسعار السلع عالميا ، مما سيسهم في عدم تاثر الاقتصاد الوطني بارتفاع نسب التضخم اولاً.

- تطبيق رفع الحد الادنى للأجور.

- تحفيز القطاعات الاقتصادية المرتبطة بتنفيذ المشاريع الرأسمالية المخصصة في الموازنة وموازنات الوحدات الحكومية ومخصص الشراكة بين القطاع العام والخاص بقيمة (85) مليون دينار ، وانفاق مختلف الجهات الرسمية الاخرى.

- ارتفاع الانفاق الجاري مع استئناف صرف العلاوات ، ودعم عمال المياومة من خلال صندوق المعونة الوطنية ومساهمة دعم العاملين بالقطاعات الاشد تضرراً بقيمة تبلغ (315) مليون دينار.

- بدء تنفيذ البرامج الدولية لدعم القطاعات الاقتصادية وأبرزها القطاع الزراعي من خلال دعم التعاونيات وبمخصص (75) مليون دولار من البنك الدولي.

- المحافظة على العاملين في القطاعات الاقتصادية المتضررة ، وانخفاض نسب الفقر والبطالة.

- تلبية المتطلبات المالية الواردة في خطة الاستجابة للجوء السوري 2021.

الميزان التجاري 2020

بلغ عجز الميزان التجاري (53,7%) خلال فترة الاحد عشر شهراً من عام 2020 ، حيث بلغت قيمة المستوردات (10985) مليون دينار مقابل (5070) مليون دينار قيمة الصادرات الكلية مقارنة بنفس الفترة من عام 2019 .

وقد سجلت فجوة العجز انخفاضاً بلغت نسبتة (17,8%) مقارنة بنفس الفترة من عام 2019.

ووفق تحليل لجنتكم المالية

فقد اسهم انخفاض اسعار النفط الخام والمشتقات النفطية عالمياً ، اضافة الى تراجع الاستهلاك المحلي ، انخفاض قيمة المستوردات وتخفيض فجوة عجز الميزان التجاري وبنسبة (8%).

وانخفضت الفاتورة النفطية الاجمالية بنسبة (48,5%) مقارنة بنفس الفترة من عام 2019.

وتبين لجنتكم المالية في الرسم البياني أبرز المستوردات لفترة 2019 و 2020

مليون دينار

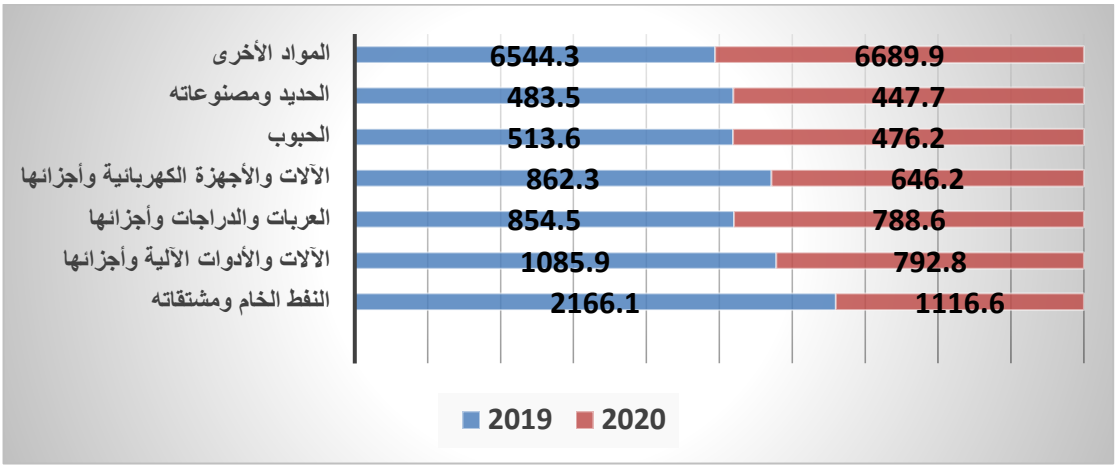

وتبين لجنتكم المالية لمجلسكم الكريم في الرسم البياني ابرز التكتلات الاقتصادية "المستوردات"

مليون دينار

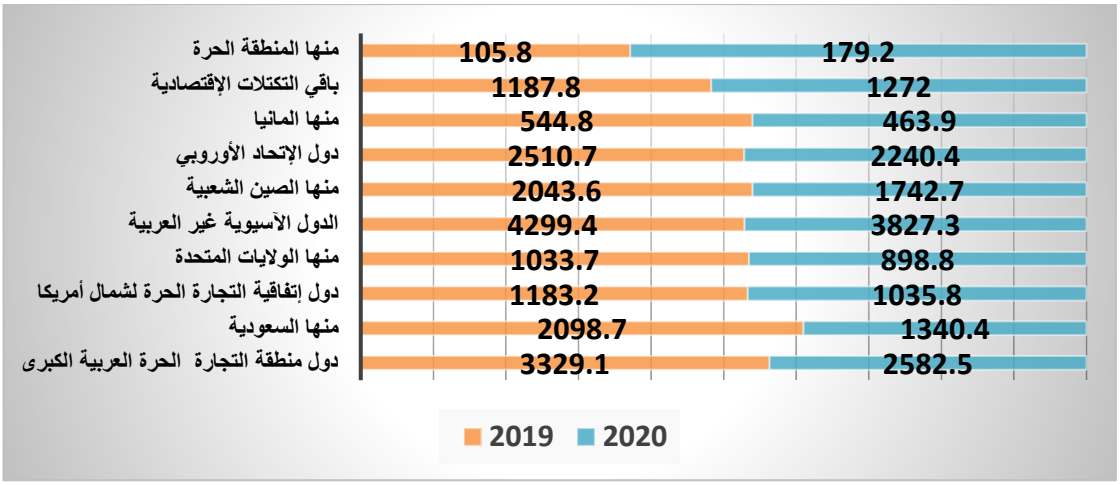

وقد أسهم تراجع السلع المعاد تصديرها بنسبة (33,9%) في تراجع الصادرات الكلية الى ما نسبته (0,5%) عن مستواها لنفس الفترة من عام 2019.

وقد شهدت الصادرات الوطنية تحسن في ادائها بعد الربع الثالث من عام 2020 على المستوى الشهري.

تبين لجنتكم المالية أبرز السلع للصادرات الوطنية لفترة 2019 و 2020

مليون دينار

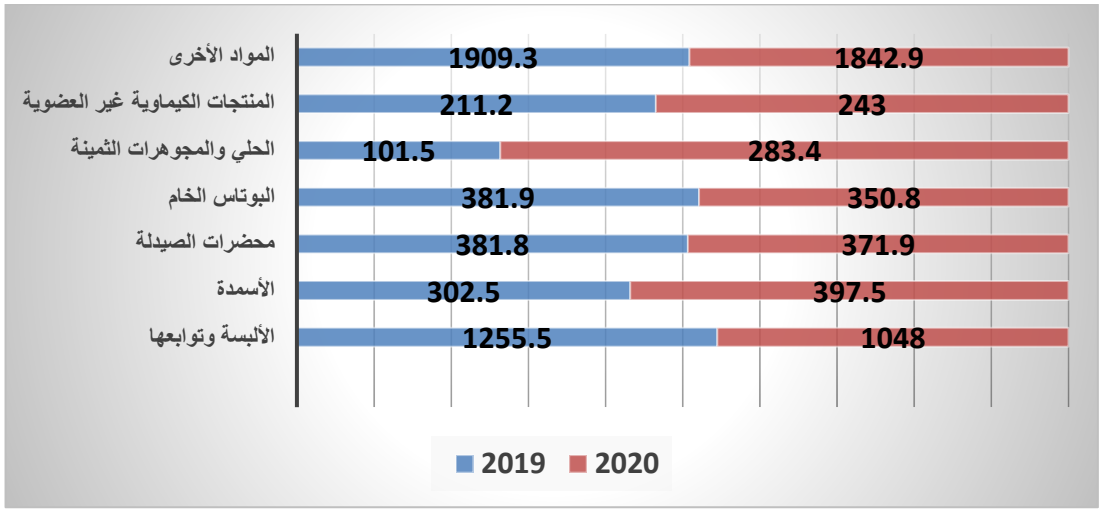

وتبين لجنتكم المالية التكتلات الاقتصادية للصادرات الوطنية

مليون دينار

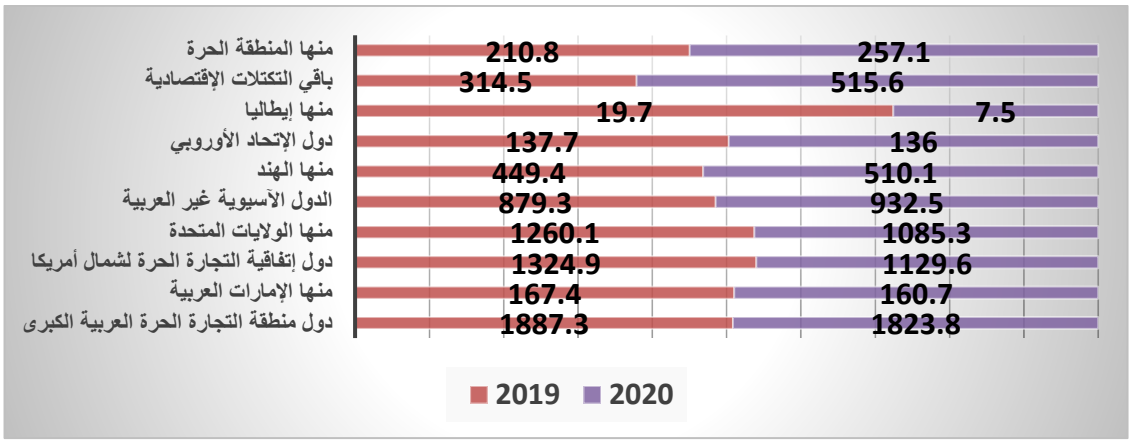

احتياطيات البنك المركزي

بلغ رصيد اجمالي احتياطيات البنك المركزي بما فيها الذهب وحقوق السحب الخاص مع نهاية عام 2020 ما مقداره (15920) مليون دولار ، مما يغطي (10) شهور من مستوردات السلع والخدمات للمملكة.

الادوات والاجراءات والبرامج التي اطلقها ونفذها البنك المركزي والحكومة للحد من اثار الجائحة

تقدر لجنتكم المالية جهود البنك المركزي الاردني ، في حسن ادارة القطاع النقدي والمصرفي.

وقد اسهمت اجراءات وبرامج وادوات البنك المركزي والحكومة خلال فترة الجائحة الحد من اثارها على مختلف القطاعات والفئات الاقتصادية

تبينها لجنتكم المالية لمجلسكم الكريم

اولاً : برنامج دعم وتمويل القطاعات الاقتصادية :

- تخفيض اسعار الفائدة على المشاريع من (1.75%) الى (1%) داخل محافظة العاصمة.
- تخفيض اسعار الفائدة على المشاريع من (1%) الى (0,5%) داخل المحافظات.
- تخفيض الفائدة على القروض القائمة من تاريخ 2020/4/1.

- وضع سقف فائدة لا يتجاوز (4%) للبنوك .
- تمويل النفقات التشغيلية.
- زيادة فترة السماح لمدة سنتين وسقف الآجل للقروض الى عشر سنوات.
- رفع سقف السلف الى (3) مليون دينار لقطاعات (الصناعة والسياحة والزراعة وتكنولوجيا المعلومات والنقل والصحة والتعليم التقني والفني والمهني والاستشارات الهندسية) باستثناء سقف (4) مليون دينار لقطاع الطاقة وقطاع التصدير.
- تأجيل سداد القروض والفوائد المستحقة للفترة (2020/3/18 – 2020/6/30) اضافة الى السماح للبنوك بتاجيل القروض الى نهاية 2020.
- تحمل الحكومة (2%) من نسبة الفائدة على فنادق الخمس والاربع والثلاث نجوم وبسقف (750) الف دينار.

ثانياً : برنامج تعزيز منعة الشركات الصغيرة والمتوسطة والمؤسسات الفردية والمهنيين والحرفيين وبقيمة (500) مليون دينار :

- فترة سماح (12) شهر ثم عدلت لتمتد الى نهاية عام 2021.
- نسبة فائدة بسقف (2%) .
- مدة القرض بسقف (42) شهر من ضمنها فترة السماح.
- ضمان (85%) من القروض من خلال شركة ضمان القروض.
- منح الادلاء السياحيين قرض بسقف خمس الاف دينار.

وقررت الحكومة تحمل كلف الفائدة للقروض الممنوحة لتغطية الرواتب والاجور للعاملين ، اضافة الى تحمل كلف الفائدة على قروض القطاع السياحي بسقف (250) الف دينار.

وقد استفاد من هذا البرنامج (4957) مشروع وبقيمة (453) مليون دينار.

ثالثاً : التخفيف على المزارعين :

- منح مؤسسة الاقراض الزراعي سلفة بقيمة (10) مليون دينار وبسعر فائدة ثابت (5%) ، بهدف اعادة اقراضها للمزارعين لآجل عشر سنوات من ضمنها فترة سماح سنتين.
- تأجيل اقساط القروض واعادة جدولتها.

الى جانب اجراءات اضافية اتخذها البنك المركزي والحكومة مكنت قطاعات اقتصادية من المحافظة على نشاطها والعاملين فيها وفق الامكانات المتاحة.

وتؤكد لجنتكم المالية انها تقدر تلك الاجراءات والبرامج مع ضرورة استمرارها حتى الانتهاء من اثار الجائحة ، ورفع السلفة الممنوحة لمؤسسة الاقراض الزراعي واعادة النظر بنسبة الفائدة الثابته وتخفيضها ضمن سقف (3%) للقروض التي ستمنح او منحت مع بدء تنفيذ البرنامج.

القطاع المصرفي

اسهم قرار البنك المركزي خفض نسبة الاحتياطي الالزامي نقطتين مئويتين على الودائع لدى البنوك ارتفاع السيولة النقدية بقيمة (550) مليون دينار.

وتبين لجنتكم المالية المؤشرات النقدية :

- ارتفعت السيولة المحلية بقيمة (1623) مليون دينار وبنسبة (4.6%) مع نهاية شهر 2020/11 لتبلغ (36,493) مليار دينار مقارنة مع نهاية عام 2019.

- ارتفعت التسهيلات الائتمانية بقيمة (1642) مليون دينار وبنسبة (6,1%) مع نهاية شهر 2020/11 لتبلغ (28,723) مليار دينار مقارنة مع نهاية عام 2019.

- ارتفع اجمالي الودائع بقيمة (1090) مليون دينار مع نهاية شهر 2020/11 لتبلغ (36,395) مليار دينار مقارنة مع نهاية عام 2019.

وتؤكد لجنتكم المالية ان نتائج انخفاض الفائدة على الودائع لآجل بمقدار (1,2%) والتوفير بمقدار (0,3%) مقارنة في عام 2019 .

وان اجراءات البنك المركزي توفير السيولة لدى البنوك واتفاقيات الشراء المؤقتة والدائمة ، الا ان اسعار الفائدة جاري مدين والقروض والسلف انخفضت بمقدار (1,2%) عن مستواها في نهاية عام 2019 .

وتجد لجنتكم المالية ان تلك الاجراءات قد مكنت البنوك من رفع مساهمتها في تحفيز القطاعات الاقتصادية واحتياجات الافراد ، وانها تتطلع الى خفض كلف الفائدة على الاقراض خلال 2021 ومع استمرار اثار الجائحة.

التضخم

بلغ الرقم القياسي لأسعار المستهلك خلال الاحد عشر شهراً من عام 2020 (0.4%) مقارنة بنسبة (0,8%) لنفس الفترة من عام 2019 .

ذلك نتيجة ارتفاع اسعار الفواكه والمكسرات بنسبة (5,1%) مقابل تراجع اسعارها بنسبة (4,3%) لنفس الفترة من عام 2019 ، والالبان ومنتجات البيض بنسبة (4,3%) مقابل تراجع اسعارها بنسبة (2,7%) لنفس الفترة من عام 2019 ، والتبغ والسجائر بنسبة (2,7%) مقابل تراجعها بنسبة (1,5%) خلال نفس الفترة من عام 2019 .

وقد انخفضت اسعار الوقود والانارة بنسبة (8,3%) والنقل بنسبة (1,8%) والايجارات بنسبة (0,3%) وقد اسهمت هذه البنود بانخفاض معدل التضخم بنسبة (0,8%) مقابل اسهامها بارتفاع معدل التضخم بنسبة (0,4%) مقارنة بنفس الفترة من عام 2019.

ووفق تحليل لجنتكم المالية

فان معدل التضخم في عام 2021 قد يشهد ارتفاعاً عن نتائجه المقدرة في عام 2020 ، بسبب بدء التعافي الاقتصادي العالمي وارتفاع اسعار السلع عالمياً .

البطالة

ارتفع معدل البطالة الى مستويات غير مسبوقة ليبلغ (23,9%) خلال الربع الثالث من عام 2020 ، ليرتفع بنسبة (4,8%) عن مستواه مقارنة بنفس الفترة من عام 2019 ، حيث شهد معدل البطالة بين الذكور ارتفاع بنسبة (4,1%) لتبلغ (21,2%) والاناث بنسبة (6,1%) لتبلغ (33,6%).

ووفق تحليل لجنتكم المالية

لآثار الجائحة عالمياً ، فقد اكثر من (270) مليون شخص وظيفة دائمة وتأثر ما نسبته (80%) من اجمالي العمالة غير الرسمية حول العالم البالغة (2) مليار ضمن فئة العمالة اليومية.

وتؤكد لجنتكم المالية ، ان معدل البطالة يتجه الى الارتفاع مع اثار الجائحة ويشكل تحدياً امام المحافظة على معدله مع نهاية عام 2020 ، خاصة في فئة الشباب ، وان الاتجاه نحو اعادة النظر في مسار الاعفاءات الممنوحة للاستثمار وربطها بحوافز تشغيل الاردنيين اصبح ضرورة لمواجهة نمو معدل البطالة.

الفقر

بلغت نسبة الفقر (15,7%) مع النتائج الاحصائية بين عامي (2017 – 2018) وبعدد (1,069) مليون فرد .

وتؤكد لجنتكم المالية ان نسبة الفقر مع ارتفاع معدل البطالة قد استمر بالارتفاع اضافة الى اثار الجائحة.

وان ايجاد قاعدة بيانات لكل من صندوق المعونة الوطنية وصندوق الزكاة والجمعيات الخيرية واية جهات مرتبطة بمساعدة الفقراء او برامج المساعدات لأي فئات اخرى ، سيسهم في ايجاد قاعدة بيانات حقيقية وتحديد نسب الفقر الحقيقية ، وتحديد الاسر والافراد التي تحتاج الى توجيه المساعدات اليها ونسبة تغطية احتياجاتها ضمن قاعدة بيانات وطنية.

الموازنة العامة

2021

الايرادات العامة

بلغت الايرادات العامة المقدرة (7875) مليون دينار لتسجل نمواً مقدراً بلغ نسبته (9.4%) وبقيمة (673,5) مليون دينار مقارنة بإعادة تقدير لتسجل انخفاضاً بلغ نسبته (15.9%) وبقيمة (1,359) مليار دينار عن مقدر عام 2020.

وبلغت تغطية الايرادات العامة المقدرة ما نسبته (79.3%) من النفقات العامة وما نسبته (90%) من النفقات الجارية ، مقابل ما نسبته (76.9%) من النفقات العامة وما نسبته (85.6%) من النفقات الجارية لدى اعادة تقدير عام 2020.

الايرادات العامة / الايرادات المحلية

بلغ مقدر الايرادات المحلية (7298) مليون دينار لتسجل نمواً بلغ نسبته (14.9%) او ما قيمته (933) مليون دينار.

لتشكل ما نسبته (92.7%) من اجمالي الايرادات العامة .

وتغطي ما نسبته (73.5%) من النفقات العامة وما نسبته (83.4%) من اجمالي النفقات الجارية لدى اعادة تقدير الايرادات المحلية عام 2020.

وقد سجلت تراجعا بين المقدر واعادة التقدير بنسبة (18,1%) وبقيمة (1404) مليون دينار.

الايرادات المحلية / الايرادات الضريبية

بلغ مقدر الايرادات الضريبية (5390) مليون دينار وبنمو بلغ نسبته (9.1%) وبقيمة (452) مليون دينار مقارنة بإعادة التقدير لتسجل انخفاضاً بلغت نسبته (12.6%) وبقيمة (713) مليون دينار عن مقدرها 2020.

وشكلت الايرادات الضريبية المقدرة ما نسبته (73.8%) من اجمالي الايرادات المحلية وما نسبته (64.4%) من اجمالي الايرادات العامة .

الايرادات الضريبية / ايرادات ضريبة الدخل

بلغ مقدر ضريبة الدخل (1110) مليون دينار بانخفاض بلغ نسبته (2.3%) او ما قيمته (26) مليون دينار.

ووفق تحليل لجنتكم المالية

تظهر ارقام ايرادات ضريبة الدخل المقدرة لعام 2021 والمتحصلة عن النشاط الاقتصادي لعام 2020 عدم تأثرها بانكماش الناتج المحلي الاجمالي البالغ نحو (3%)

ووفق تقديراتها فإن مقدر عام 2021 سيتأثر بانخفاض ستبلغ حصيلته نحو نسبة (7%) مع اهمية رفع كفاءة التحصيل .

وشكلت حصيلة ايرادات ضريبة الدخل المقدرة ما نسبته (20.6%) من اجمالي الايرادات الضريبية وما نسبته (15.2%) من اجمالي الايرادات المحلية وما نسبته (14%) من اجمالي الايرادات العامة .

وتشير نتائج اعادة تقدير عام 2020 الى تراجع مقدر ايرادات ضريبة الدخل بنسبة (10.3%) وبقيمة (131) مليون دينار ، نتيجة تراجع اداء الشركات بنسبة (15.4%) وبقيمة (143) مليون دينار ، والافراد بنسبة (26.7%) وبقيمة (24) مليون دينار مقابل ارتفاع ايرادات ضريبة الدخل على الموظفين والمستخدمين بنسبة (13.4%) وبقيمة (25,6) مليون دينار نتيجة توسيع شريحة الخاضعين للضريبة بين المقدر واعادة تقدير عام 2020.

رغم تحقيق نسبة نمو في الناتج المحلي الاجمالي لعام 2019 بلغت (2.1%) ، الى جانب تعديلات قانون ضريبة الدخل على الشرائح ، الا ان حصيلة ضريبة الدخل قد سجلت نمواً بلغ نسبته (8.8%) وبقيمة (87,7) مليون دينار.

ضريبة الدخل على الافراد

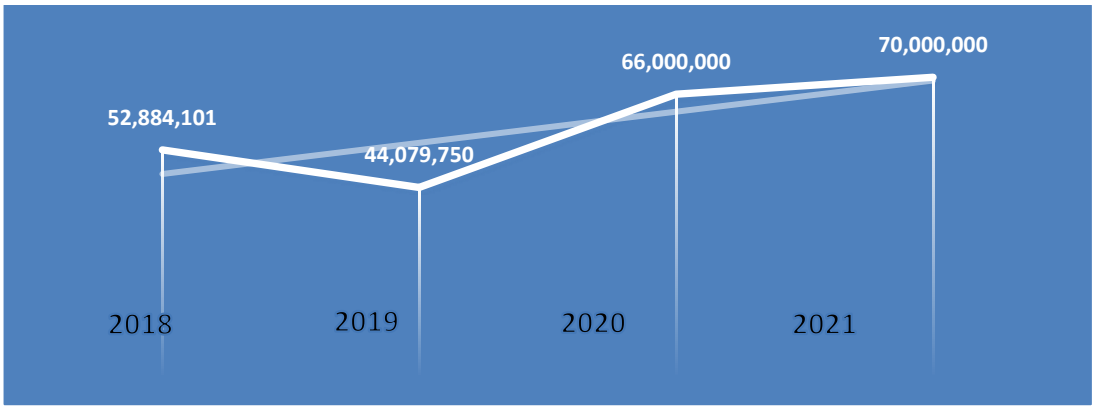

ضريبة الدخل على الموظفين والمستخدمين

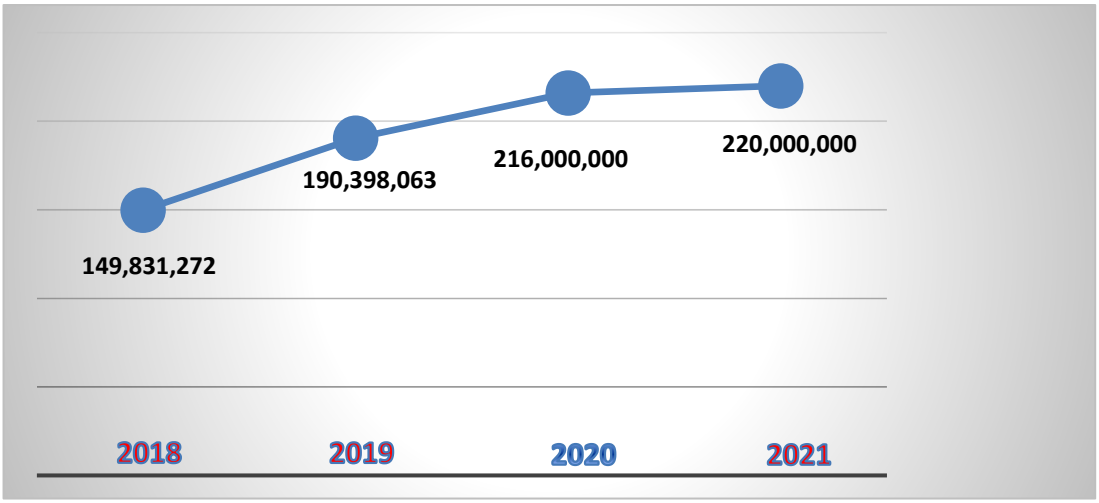

ضريبة الدخل على الشركات المساهمة

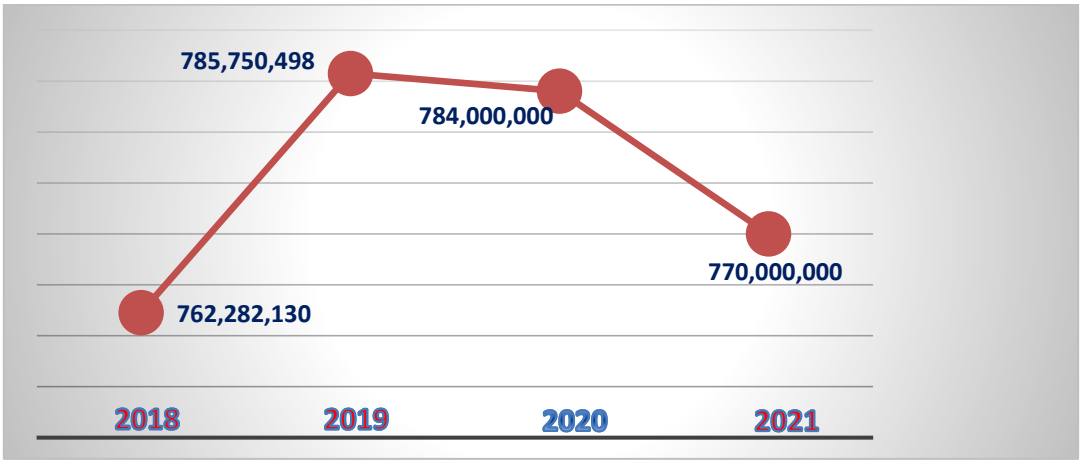

حساب المساهمة الوطنية / طبق في قانون ضريبة الدخل 2018

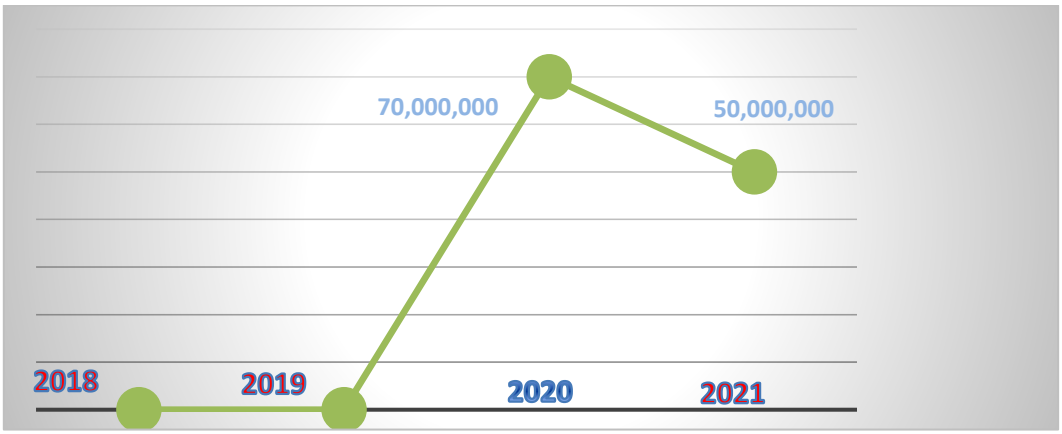

الضرائب على الملكية / ضريبة بيع العقار

بلغت ضريبة بيع العقار المقدرة (115) مليون دينار بنمو بلغ نسبته (167%) وبقيمة (72) مليون دينار مقارنة بإعادة التقدير ، التي سجلت انخفاضاً بلغ نسبته (55%) وبقيمة (53) مليون دينار عن مقدر عام 2021.

ووفق تحليل لجنتكم المالية

فان تقديرات النمو في ايرادات ضريبة بيع العقار على الرغم من مؤشرات التعافي الاقتصادي ستشكل تحديا امام القطاع لتحقيقه.

الضرائب على السلع والخدمات / الضريبة العامة على المبيعات

بلغ مقدر الايرادات على السلع والخدمات (3825) مليون دينار بنمو بلغ نسبته (10%) وبقيمة (346) مليون دينار مقارنة بإعادة التقدير لتسجل انخفاضاً بلغت نسبته (12%) وبقيمة (478) مليون دينار عن مقدر عام 2020.

وشكلت ما نسبته (71%) من اجمالي الايرادات الضريبية وما نسبته (52.4%) من اجمالي الايرادات المحلية وما نسبته (48.6%) من اجمالي الايرادات العامة .

ووفق تحليل لجنتكم المالية

فان اجراءات الحد من التهرب الضريبي وبخاصة التبغ والسجائر ورفع اسعارها من قبل الشركات مع منتصف عام 2020 ، ونمو نشاط اعمال الجهات المرتبطة بجائحة كورونا ، قد اسهمت بالحد من انخفاض ايرادات الضريبة العامة على المبيعات ، واسهم تراجع استهلاك الاسر وبخاصة المشتقات النفطية في تراجع حصيلتها المقدرة 2020.

وان المقدر في عام 2021 ، مع بدء التعافي الاقتصادي واستمرار اجراءات الحد من التهرب والتجنب الضريبي.

وصرف مخصصات دعم الاسر وفئة الدخل اليومي من صندوق المعونة الوطنية ، واستئناف صرف العلاوات لموظفي القطاع العام والعسكريين ، ودعم فئات في القطاع السياحي ، ستسهم بتحسن الاستهلاك ، وتجاوز حصيلة الضريبة العامة على المبيعات المقدرة ، مما يوفر حالة التوازن في تراجع مقدر الايرادات الضريبية الاخرى في اداء عام 2021.

ضريبة المبيعات على السلع المستوردة

بلغ مقدر ضريبة المبيعات على السلع المستوردة (1016) مليون دينار بنمو بلغت نسبته (3.5%) وبقيمة (34) مليون دينار مقارنة بإعادة التقدير ، التي سجلت انخفاضاً بلغ نسبته (13.9%) وبقيمة (158) مليون دينار عن مقدر عام 2020.

ضريبة المبيعات على السلع المستوردة

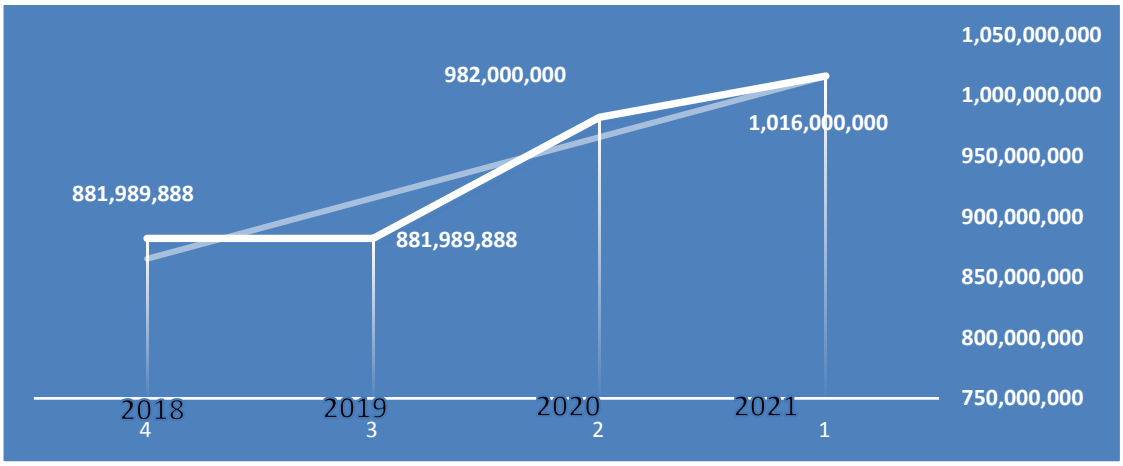

ضريبة المبيعات على السلع المحلية

بلغ مقدر ضريبة المبيعات على السلع المحلية (1120) مليون بنمو بلغت نسبته (1.8%) وبقيمة (20) مليون دينار مقارنة بإعادة التقدير ، التي ارتفعت بنسبة (22.8%) وبقيمة (204) مليون دينار عن مقدر 2020 نتيجة الاجراءات والعوامل التي اشارت اليها لجنتكم المالية.

ضريبة المبيعات على السلع المحلية

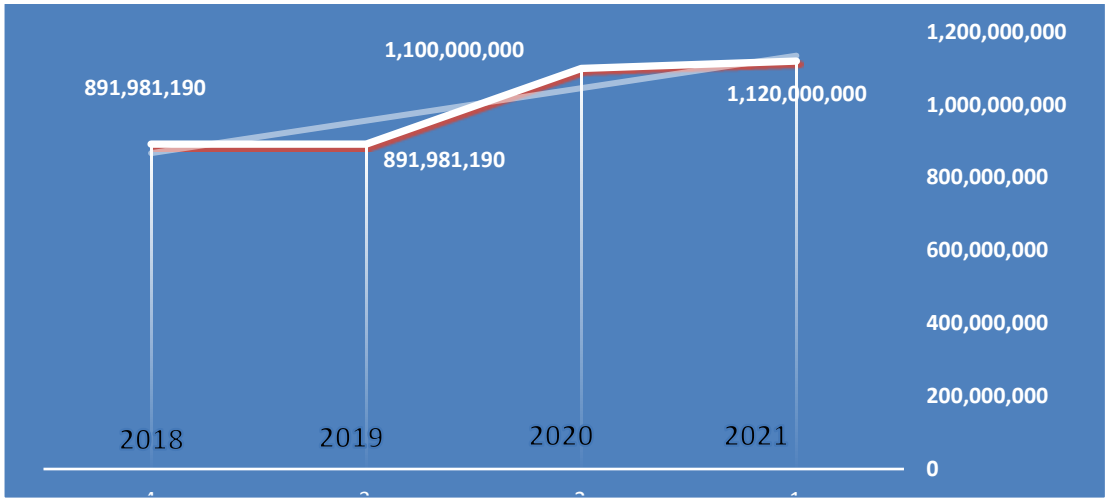

ضريبة المبيعات على الخدمات

بلغت ضريبة المبيعات على الخدمات (410) مليون دينار بنمو بلغت نسبته (2%) وبقيمة (8) مليون دينار مقارنة بإعادة التقدير ، التي سجلت انخفاضاً قياسياً بلغت نسبته (33%) وبقيمة (198) مليون دينار عن مقدر عام 2020.

ضريبة المبيعات على الخدمات

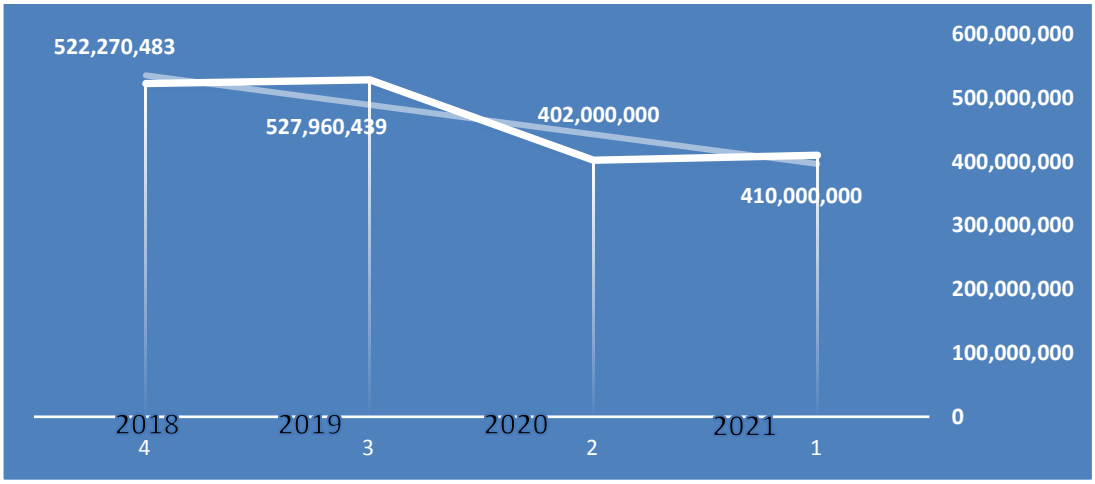

ضريبة المبيعات على القطاع التجاري

بلغ مقدر ضريبة المبيعات على القطاع التجاري (1279) مليون دينار بنمو بلغ نسبته (28.5%) وبقيمة (284) مليون دينار مقارنة بإعادة التقدير ، التي سجلت انخفاضاً قياسياً بلغت نسبته (24.7%) وبقيمة (326) مليون دينار عن مقدر عام 2020.

وقد بينت لجنتكم المالية في نتائج تحليلها المؤشرات التي ستؤثر في نمو ايرادات الضريبة العامة على المبيعات.

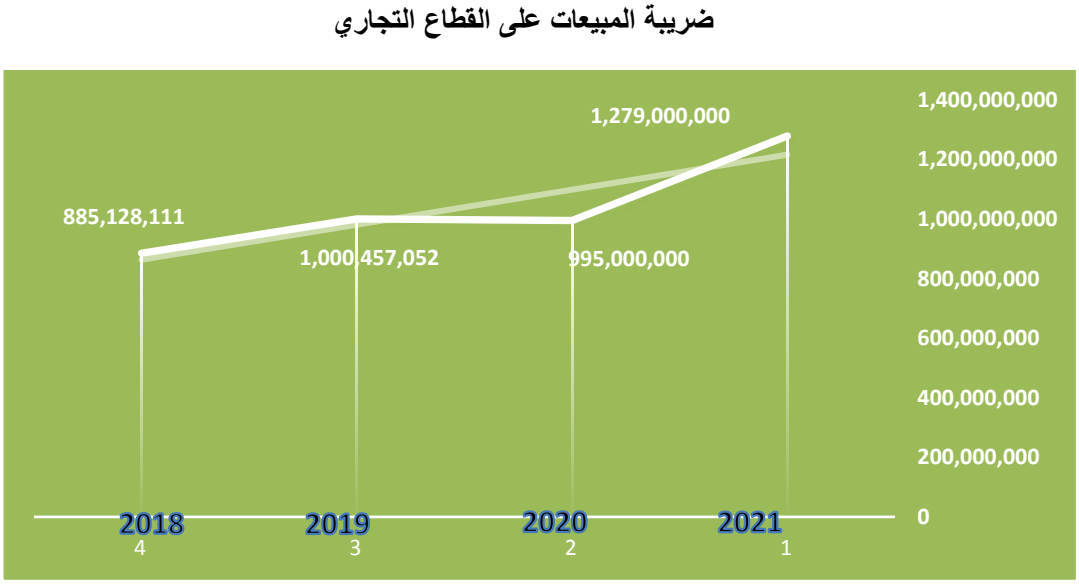

الضرائب على التجارة والمعاملات الدولية / الرسوم الجمركية

بلغ مقدر الرسوم الجمركية (320) مليون دينار ، لتسجل نمواً بلغ نسبته (23%) وبقيمة (60) مليون دينار مقارنة بإعادة التقدير ، التي سجلت انخفاضاً بلغت نسبته (16.9%) وبقيمة (53) مليون دينار عن مقدر عام 2020 .

وشكلت ما نسبته (5.9%) من اجمالي الايرادات الضريبية وما نسبته (4.4%) من اجمالي الايرادات المحلية وما نسبته (4%) من اجمالي الايرادات العامة.

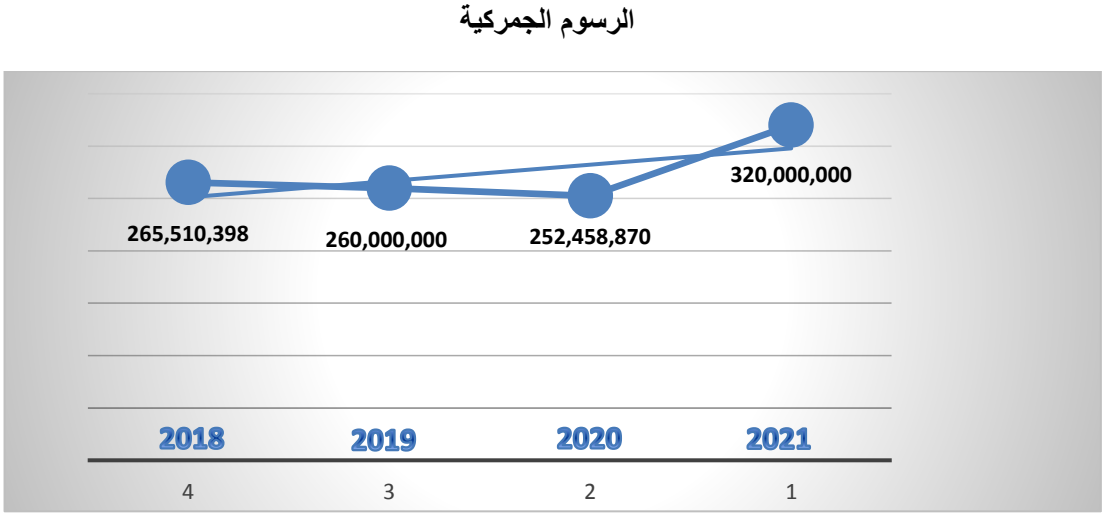

وبنتائج تحليل لجنتكم المالية

لأرقام النمو المقدر للرسوم الجمركية 2021 ، تتطلب نمو المستوردات الى نحو (1500) مليون دينار .

فأن النمو المستهدف سيتأثر ارتفاعا او انخفاضا في تحسن النشاط الاقتصادي ونمو الاستهلاك وحالة عدم اليقين في عام 2021.

وبلغ مقدر الغرامات والمصادرات الجمركية (20) مليون دينار ، نفس القيمة بإعادة تقدير .

الايرادات غير الضريبية

بلغ مقدر الايرادات غير الضريبية (1908) مليون دينار بنمو بلغ نسبته (35%) وبقيمة (496) مليون دينار مقارنة بإعادة التقدير ، التي سجلت انخفاضاً بلغ نسبته (33%) وبقيمة (691) مليون دينار عن مقدر عام 2020.

الايرادات غير الضريبية / العائدات التقاعدية

بلغ مقدر العائدات التقاعدية (8) مليون دينار مقارنة بـ (10) مليون دينار في عام 2020 نتيجة الاحالات على التقاعد.

الايرادات غير الضريبية / ايرادات دخل الملكية

بلغ مقدر ايرادات دخل الملكية (392,3) مليون دينار بنمو بلغ نسبته (22.4%) وبقيمة (71,7) مليون دينار مقارنة بإعادة التقدير ، التي سجلت انخفاضاً بلغ نسبته (24.7%) وبقيمة (105,2) مليون دينار عن مقدر عام 2020.

ووفق تحليل لجنتكم المالية

لأبرز حصيلة ايرادات دخل الملكية التي اسهمت في نمو مقدر عام 2021 :

- الفوائض المالية من هيئة تنظيم قطاع الاتصالات بقيمة (110) مليون دينار وشكلت ما نسبته (28%) منها ، مقابل اعادة تقدير بلغت (75) مليون عام2020 ، وان النمو المقدر جاء نتيجة منح تراخيص جديدة في الهيئة.

- عوائد الحكومة من مطار الملكة علياء بقيمة (80) مليون دينار وقد شكلت ما نسبته (20.4%) منها ، مقابل انخفاضها لدى اعادة تقديرها بنسبة (41.7%) وبقيمة (50) مليون دينار عن مقدر 2020 ، وان المقدر سيتأثر بحالة عدم اليقين وبدء تعافي دول العالم من الجائحة.

- عوائد المساهمات الحكومية بقيمة (35) مليون دينار وقد شكلت ما نسبته (8.9%) منها ، التي انخفضت لدى اعادة تقديرها بنسبة (8.3%) وبقيمة (3) مليون دينار عن مقدر عام 2020.

- شركة السمرا لتوليد الكهرباء بقيمة (20) مليون دينار وقد شكلت ما نسبته (5.1%) منها ، مقابل ارتفاع اعادة التقدير بنسبة (100%) وبقيمة (20) مليون دينار عن مقدر عام 2020.

الايرادات غير الضريبية / ايرادات بيع السلع والخدمات "الرسوم"

بلغ مقدر ايرادات الرسوم (960) مليون دينار بنمو بلغ نسبته (37.7%) وبقيمة (263) مليون دينار ، مقارنة بإعادة التقدير ، التي سجلت انخفاضاً بلغ نسبته (31.7%) وبقيمة (323) مليون دينار عن مقدر عام 2020.

ووفق تحليل اللجنة المالية

ابرز ايرادات الرسوم التي سجلت نمواً مقدراً

- رسوم تسجيل الاراضي بنسبة نمو (77.8%) وبقيمة (70) مليون دينار وبحصيلة (160) مليون دينار لتشكل ما نسبته (16.7%) من اجمالي ايرادات الرسوم ، مقابل انخفاض اعادة التقدير بقيمة (90) مليون دينار وبنسبة (50%) وبحصيلة (90) مليون دينار عن مقدرعام 2020.

- رسوم جواز السفر بنسبة نمو (234%) وبقيمة (35) مليون دينار وبحصيلة (50) مليون دينار لتشكل ما نسبته (5.2%) من اجمالي ايرادات الرسوم المقدرة ، مقابل انخفاض اعادة التقدير بنسبة (72%) وبقيمة (39) مليون دينار وبحصيلة (15) مليون دينار عن مقدر 2020.

- رسوم تصاريح العمل بنسبة نمو (33.3%) وبقيمة (25) مليون دينار وبحصيلة (100) مليون دينار لتشكل ما نسبته (10.4%) من اجمالي ايرادات الرسوم المقدرة ، مقابل انخفاض اعادة التقدير بنسبة (34.8%) وبقيمة (40) مليون دينار عن مقدر عام 2020.

- رسوم طوابع الواردات بنسبة (17.8%) وبقيمة (28) مليون دينار وبحصيلة (185) مليون دينار لتشكل ما نسبته (19.3%) من اجمالي ايرادات الرسوم ، مقابل انخفاض اعادة التقدير بنسبة (25.2%) وبقيمة (53) مليون دينار عن مقدر 2020.

- رسوم الاقامة بنسبة (62.5%) وبقيمة (20) مليون دينار وبحصيلة (32) مليون دينار لتشكل ما نسبته (3.3%) من اجمالي ايرادات الرسوم المقدرة ، مقابل انخفاض بقيمة (20) مليون دينار وبنسبة (62.5%) عن مقدر عام 2020.

- رخص سير المركبات بنسبة نمو (16.7%) وبقيمة (15) مليون دينار لتشكل ما نسبته (11.9%) من اجمالي ايرادات الرسوم المقدرة ، مقابل تحقق المقدر (90) مليون دينار لدى اعادة تقدير عام 2020.

ووفق تقديرات لجنتكم المالية فان نتائج ظروف الجائحة وبدء التعافي ستحد من النمو المقدر في الرسوم.

الايرادات غير الضريبية / الغرامات والجزاءات والمصادرات

بلغ نمو المقدر في الغرامات والجزاءات والمصادرات بنسبة (11.4%) وبقيمة (11) مليون دينار ، وبحصيلة (60) مليون دينار مقابل انخفاض اعادة التقدير بنسبة (33.4%) وبقيمة (24.6) مليون دينار عن مقدر عام 2020.

الايرادات غير الضريبية / الايرادات المختلفة

بلغ مقدر الايرادات المختلفة (487.6) مليون دينار وبنمو بلغ نسبته (44.5%) وبقيمة (150,2) مليون دينار ، مقارنة بإعادة التقدير التي سجلت انخفاضاً بنسبة (41.2%) وبقيمة (236.1) مليون دينار عن مقدر عام 2020.

ووفق تحليل لجنتكم المالية

ومن ابرز الايرادات المختلفة التي سجلت نمواً مقدراً

- الايرادات الاخرى بنسبة (25.5%) وبقيمة (24,5) مليون دينار وبحصيلة (120,6) مليون دينار ، مقابل انخفاض اعادة التقدير بنسبة (48.2%) وبقيمة (89,6) مليون دينار عن مقدر عام 2020.

- الايرادات الناجمة عن قانون توريد واردات الدوائر والوحدات الحكومية بنسبة نمو بلغت (68.4%) وبقيمة (65) مليون دينار ، مقابل انخفاضها في اعادة التقدير بنسبة (34.5%) وبقيمة (50) مليون دينار عن مقدر عام 2020.

- عائدات التعدين بنسبة نمو (28.6%) وبقيمة (10) مليون دينار وبحصيلة (45) مليون دينار ، مقابل انخفاض اعادة التقدير بنسبة (50%) وبقيمة (35) مليون دينار عن مقدر عام 2020.

- بدل الخدمات الجمركية على البضائع المستوردة المعفاة بنسبة نمو (36.4%) وبقيمة (16) مليون دينار وبحصيلة (60) مليون دينار ، مقابل انخفاضها بنسبة (24.1%) وبقيمة (14) مليون دينار عن مقدر عام 2020.

- اقساط القروض المستردة بنمو بلغ نسبته (21.7%) وبقيمة (5) مليون دينار وبحصيلة (28) مليون دينار ، مقابل انخفاض بنسبة (21.7%) وبقيمة (5) مليون دينار عن مقدر عام 2020.

وفي نتائج تحليل نمو الايرادات الاخرى المقدرة فان اثار الجائحة وحالة عدم اليقين سينعكس على اداء النمو المقدر لها في عام 2021.

المنـــــح

سجلت المنح في مقدر عام 2021 ما قيمته (576,8) مليون دينار وبتراجع عن اعادة التقدير بنسبة (32.2%) والتي سجلت ارتفاعاً بنسبة (5.5%) وبقيمة (44,3) مليون دينار وبحصيلة (851,3) مليون دينار عن اعادة تقدير عام 2020.

المنح المقدرة 2021

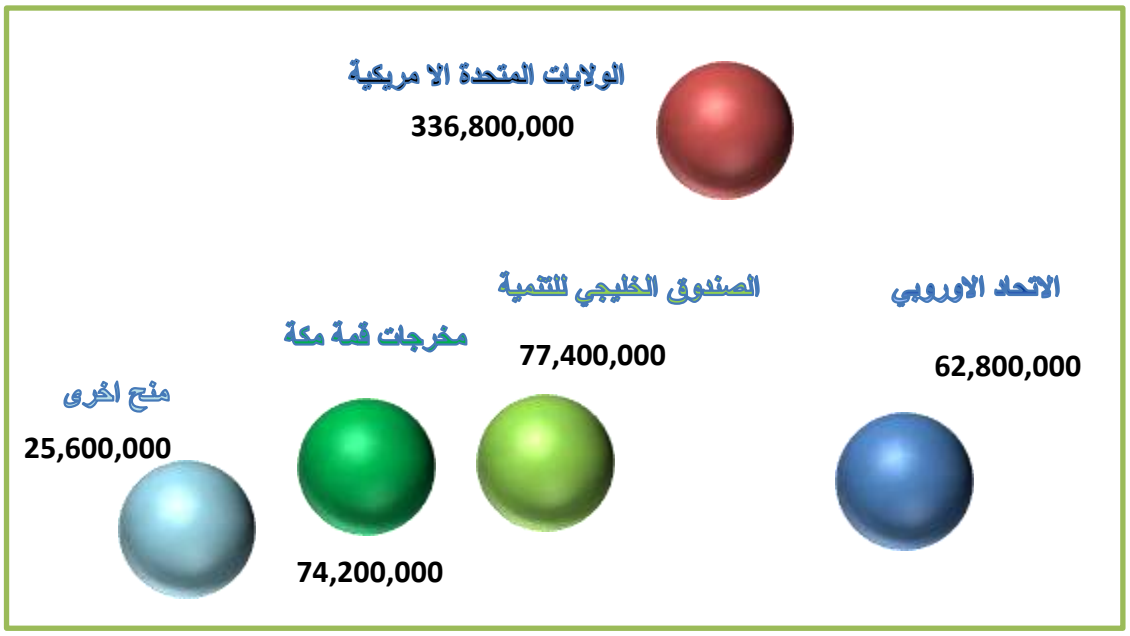

ووفق تحليل لجنتكم المالية

- ارتفعت منحة الاتحاد الاوروبي بقيمة (6,4) مليون دينار في اعادة تقدير عام 2020 ، وارتفعت بمقدر عام 2021 بقيمة (3) مليون دينار.

- ارتفعت منحة الولايات المتحدة الامريكية بقيمة (61,2) مليون دينار في اعادة تقدير عام 2020 ، وانخفضت بمقدر عام 2021 بقيمة (262,4) مليون دينار.

- ارتباط منحة الصندوق الخليجي للتنمية بالمشاريع الرأسمالية لينخفض الانفاق منها بقيمة (34,2) مليون دينار في اعادة تقدير 2020 ، وانخفض الانفاق بقيمة (8) مليون دينار في مقدر 2021.

- ارتفاع منحة مخرجات "مكة" بقيمة (4,1) مليون دينار في اعادة تقدير 2020 وبقائها ضمن المخصص (74,2) مليون دينار في مقدر 2021.

- ارتفاع المنح الاخرى بقيمة (7) مليون دينار في اعادة تقدير 2020 ، وانخفاضها بقيمة (6,9) مليون دينار في مقدر عام 2021.

وتبين لجنتكم المالية ان المنح المقدرة في عام 2021 ، سترتفع بقيمة تتجاوز (210) مليون دينار.

النفقات العامة

2021

النفقات العامة

بلغت النفقات العامة (9930) مليون دينار بنمو في المقدر بلغ نسبته (6%) وبقيمة (565,4) مليون دينار ، مقارنة بإعادة التقدير التي سجلت انخفاضاً بلغت نسبته (2.5%) وبقيمة (242) مليون دينار عن مقدر 2020.

النفقات الجارية

بلغت النفقات الجارية (8649) مليون دينار بنمو بلغ نسبته (3.9%) وبقيمة (333) مليون دينار مقارنة بإعادة التقدير التي سجلت انخفاضاً بنسبة (0.6%) وبقيمة (54.1) مليون دينار عن مقدر 2020.

النفقات الجارية / الجهاز المدني

بلغت نفقات الجهاز المدني المقدرة (2439) مليون دينار وبنسبة نمو (3%) وبقيمة (72) مليون دينار عن اعادة التقدير التي انخفضت الى نحو (53) مليون دينار وبنسبة (2.2%) عن المقدر عام 2020.

حيث شكلت الرواتب والاجور والعلاوات ما قيمته (1779) مليون دينار وشكلت ما نسبته (72.9%) من اجمالي نفقات الجهاز المدني ، وسجلت نمواً بنسبة (7.6%) وبقيمة (126,4) مليون دينار مقارنة بإعادة تقدير عام 2020.

وجاء النمو وفق نتائج دراسة لجنتكم المالية

- النمو الطبيعي السنوي في الرواتب والاجور اضافة الى استئناف صرف العلاوات التي اوقفت مع مطلع عام 2020 بسبب جائحة كورونا والمقدرة للجهاز المدني والعسكري ، و تعبئة الشواغر في وزارة الصحة ووزارة التربية ودائرة ضريبة الدخل والمبيعات.

- شكلت الرواتب والاجور والعلاوات لوزارة التربية ما نسبته (51%) وبقيمة (907) مليون دينار ، تلتها وزارة الصحة بنسبة (17.5%) وبقيمة (281) مليون دينار من اجمالي الرواتب والاجور والعلاوات للجهاز المدني ، وان موازنات (76) وزارة ودائرة ووحدة حكومية قد شكل انفاقها ما نسبته (31.5%) من مخصص الرواتب والاجور والعلاوات.

- بلغت النفقات التشغيلية للجهاز المدني (394,6) مليون دينار وشكلت ما نسبته (16.2%) من اجمالي نفقات الجهاز المدني الجارية ، التي سجلت انخفاضاً بنسبة (10.5%) وبقيمة (46) مليون دينار مقارنة بإعادة تقدير عام 2020.

- بلغت اعانات المؤسسات العامة المقدرة نحو (117) مليون دينار وشكلت ما نسبته (4.8%) من اجمالي نفقات الجهاز المدني الجارية ، التي سجلت انخفاضاً بنسبة (9.2%) وبقيمة (11,9) مليون دينار مقارنة بإعادة تقدير عام 2020.

النفقات الجارية / الجهاز العسكري

بلغ مقدر نفقات الجهاز العسكري (1429) مليون دينار بنمو بلغ نسبته (2.8%) وبقيمة (39,2) مليون دينار مقارنة بإعادة التقدير عام 2020.

نتيجة النمو الطبيعي في الرواتب والاجور اضافة الى زيادة العلاوات التي اوقفت مع مطلع عام 2020 نتيجة الجائحة.

النفقات الجارية / التقاعد والتعويضات

بلغ مقدر التقاعد والتعويضات (1612) مليون دينار بنمو بلغ نسبته (3.7%) وبقيمة (58) مليون دينار مقارنة بإعادة تقدير عام 2020 ، وذلك نتيجة قرارات الاحالات على التقاعد لمن تجاوزت سنوات خدمتة (28) عام.

وشكلت فاتورة التقاعد والتعويضات ما نسبته (18.4%) من اجمالي النفقات الجارية وما نسبته (16.2%) من اجمالي النفقات العامة.

وشكلت النفقات الجارية للجهاز المدني ما نسبته (27.9%) من اجمالي النفقات الجارية وما نسبته (24.6%) من اجمالي النفقات العامة.

النفقات الجارية / فوائد الدين العام

بلغ مقدر فوائد الدين العام (1452) مليون دينار بنمو بلغ نسبته (13.6%) وبقيمة (174) مليون دينار مقارنة بإعادة تقدير عام 2020.

حيث بلغت فوائد الدين الخارجي ما قيمته (510) مليون دينار لتشكل ما نسبته (35.1%) من اجمالي فوائد الدين العام ، وبلغت فوائد الدين الداخلي ما قيمته (942) مليون دينار لتشكل ما نسبته (64.9%) من اجمالي فوائد الدين العام.

فوائد الدين العام (2018 – 2021)

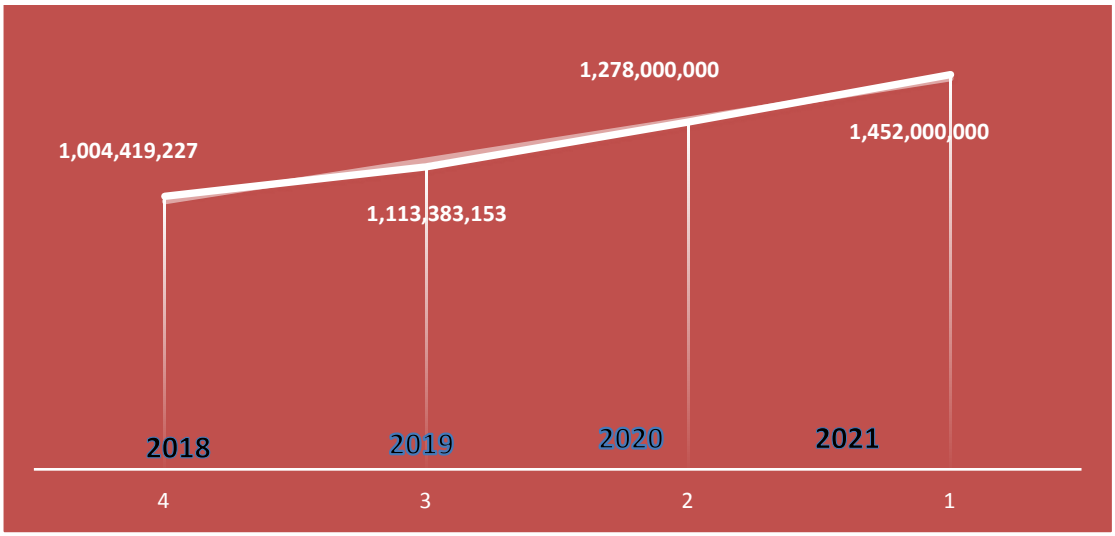

فوائد الدين العام نسبة الى النفقات العامة

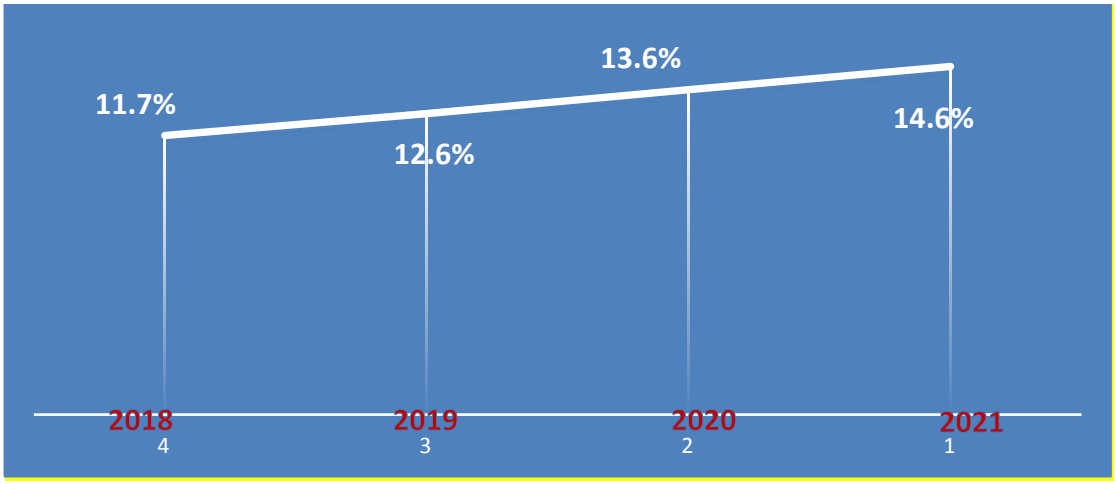

وبلغ معدل النمو السنوي لفوائد الدين العام (1%) في النفقات الجارية.

النفقات الجارية / المعونة النقدية المتكررة

بلغ مقدر المعونة الوطنية للأسر والافراد (201) مليون دينار بنمو بلغ نسبته (37.7%) وبقيمة (55) مليون دينار مقارنة بإعادة تقدير عام 2020.

وشكلت ما نسبته (2.3%) من اجمالي النفقات الجارية وما نسبته (2%) من اجمالي النفقات العامة.

وتبين لجنتكم المالية تفاصيلها

بلغ مخصص المعونة النقدية المتكررة (98) مليون دينار لتشمل (107) الاف اسرة ، وبلغ مخصص برنامج المعونة المالية الطارئة (1,2) مليون دينار وتستهدف (25) الف اسرة ، وبلغ مخصص برنامج معونات التأهيل الجسماني (200) الف دينار

ويستهدف (800) اسرة ، وبلغ مخصص برنامج التدريب المهني لأبناء الاسر المنتفعة (300) الف دينار ويستهدف (5) الاف اسرة.

وبلغ مخصص برنامج الدعم النقدي التكميلي والمعونة النقدية التكميلية والدعم النقدي المؤقت (100) مليون دينار واستهدف البرنامج (200) الف اسرة.

النفقات الجارية / المعالجات الطبية

بلغ مقدر المعالجات الطبية (75) مليون دينار بانخفاض بلغ نسبته (16.7%) وبقيمة (15) مليون دينار مقارنة بإعادة تقدير عام 2020.

وتؤكد لجنتكم المالية ضرورة توسيع شريحة المستفيدين من التأمين الصحي الشامل مع رفع جاهزية وزارة الصحة وبناء ثلاث مستشفيات ميدانية وارتفاع عدد الاسرة بنسبة (20%) وزيادة اعداد الكوادر الطبية والتمريضية .

النفقات الجارية / دعم الجامعات الاردنية الحكومية

بلغ مقدر الدعم (70) مليون دينار بانخفاض بلغ نسبته (12.5%) وبقيمة (10) مليون دينار مقارنة بإعادة تقدير عام 2020.

النفقات الجارية / تسديد التزامات سابقة

بلغ مقدر تسديد الالتزامات السابقة (74) مليون دينار بانخفاض بلغ نسبته (38.3%) وبقيمة (46) مليون دينار مقارنة بإعادة تقدير عام 2020.

النفقات الجارية / دعم القمح والاعلاف

بلغ مقدر دعم القمح والاعلاف (55) مليون دينار نفس المخصصات في السنوات السابقة.

النفقات الجارية / دعم الوحدات الحكومية

بلغ مقدر دعم الوحدات الحكومية (21,1) مليون دينار بنمو بلغ نسبته (13.6%) وبقيمة (2,5) مليون دينار مقارنة بإعادة التقدير ، التي انخفضت بنسبة (6.9%) وبقيمة (1,4) مليون دينار عن مقدر عام 2020.

النفقات الرأسمالية

بلغ مخصص النفقات الرأسمالية المقدرة (1181) مليون دينار بنمو بلغ نسبته (24.5%) وبقيمة (232,8) مليون دينار مقارنة بإعادة التقدير التي انخفضت بنسبة (16.5%) وبقيمة (188) مليون دينار عن مقدر عام 2020.

توزيع الانفاق الرأسمالي

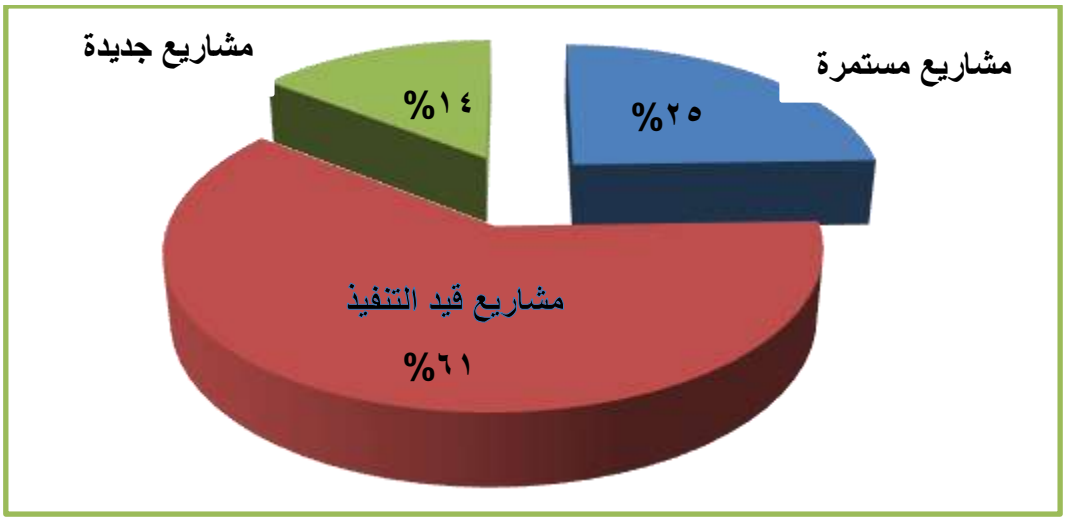

توزيع النفقات الرأسمالية

استحوذت المخصصات المرصودة في وزارة المالية على ما نسبته (22.7%) وبقيمة (268,6) مليون دينار من اجمالي النفقات الرأسمالية ، شكل مخصص مشاريع الشراكة بين القطاع العام والخاص منها ما نسبته (31.6%) وبقيمة (85) مليون دينار ، وشكل مخصص برنامج دعم العاملين في القطاعات المتضررة منها ما نسبته (22.3%) وبقيمة (60) مليون دينار وشكل برنامج تحفيز الاستثمار منها ما نسبته (19.3%) وبقيمة (52) مليون دينار.

واستحوذت مخصصات وزارة الادارة المحلية على ما نسبته (12.7%) وبقيمة (150,2) مليون دينار من اجمالي النفقات الرأسمالية ، حيث شكل مخصص تنمية وتطوير البلديات منها ما نسبته (93.2%) وبقيمة (140) مليون دينار.

وبلغت النفقات الرأسمالية في وزارة الاشغال العامة والاسكان ما نسبته (10.6%) وبقيمة (125,8) مليون دينار من اجمالي النفقات الرأسمالية ، شكل مخصص انشاء الطرق منها ما نسبته (85.5%) وبقيمة (107,5) مليون دينار وصيانتها ما نسبته (7.4%) وبقيمة (9,3) مليون دينار والابنية ما نسبته (6.9%) وبقيمة (8,7) مليون دينار.

وبلغت مخصصات وزارة التربية (98) مليون دينار حيث بلغت نسبتها (8.3%) من اجمالي الانفاق الرأسمالي ، شكل مخصص التعليم الاساسي ما نسبته (45.3%) وبقيمة (44,5) مليون دينار والتعليم الثانوي ما نسبته (44%) وبقيمة (43,1) مليون دينار.

وبلغت النفقات الرأسمالية المقدرة لمجالس المحافظات الجديدة (116) مليون دينار

المخصصات المقدرة للمحافظات 2021

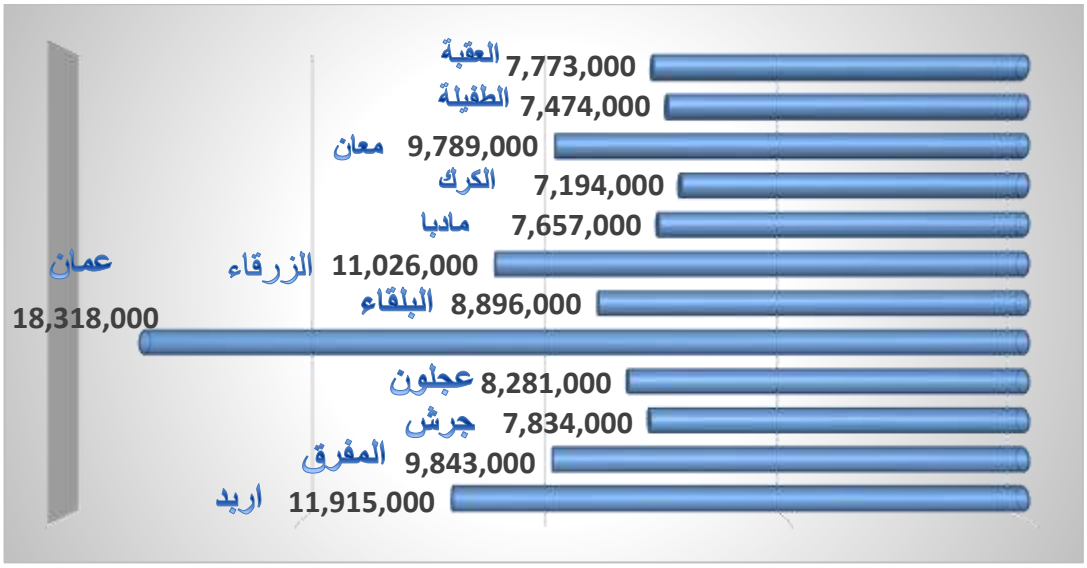

وتوزعت مشاريع المحافظات على (25) وزارة وهيئة ودائرة حكومية .

وشكل قطاع التعليم من اجمالي الانفاق الرأسمالي للمحافظات ما نسبته (27.8%) تلتها وزارة الاشغال العامة بنسبة (23.2%) والقطاع الصحي بنسبة (13%) ثم قطاع الشباب بنسبة (5.4%) ، وتوزعت ما نسبته (30.6%) على باقي الجهات الاخرى .

عجـــز الموازنة

ارتفع عجز في الموازنة نتيجة الجائحة واظهرت اعادة تقدير عام 2020 نموه الى ما قيمته (2163) مليار دينار ، لترتفع نسبته الى الناتج المحلي الاجمالي الى (7.1%) مقارنة بمقدر (3,9%).

وقدر العجز في موازنة عام 2021 ، بقيمة (2055) مليون دينار والى ما نسبته (6,5%) من الناتج المحلي الاجمالي.

ووفق تقديرات لجنتكم المالية فإن العجز المقدر في الموازنة العامة سيتجاوز النسبة المقدرة نتيجة اثر الانكماش الاقتصادي في عام 2020 وانعكاسه على ايرادات ضريبة الدخل وحسن ادارة حالة عدم اليقين للاقتصاد واثر العوامل التي حددتها لجنتكم المالية في بدء تعافي القطاعات الاقتصادية.

وان لجنتكم المالية قامت بدراسة النفقات العامة لغايات تخفيضها للحد من تنامي العجز والمساهمة بتخفيض نسبة الدين العام وخدمته.

موازنة التمويل

ارتفعت موازنة التمويل لدى اعادة التقدير في عام 2020 ، نتيجة ارتفاع فجوة العجز بقيمة (1117) مليون دينار وارتفاع سلفة وزارة المالية لسلطة المياه بقيمة (4,5) مليون دينار ، حيث بلغت موازنة التمويل (7031) مليون دينار.

مصادر موازنة التمويل 2020

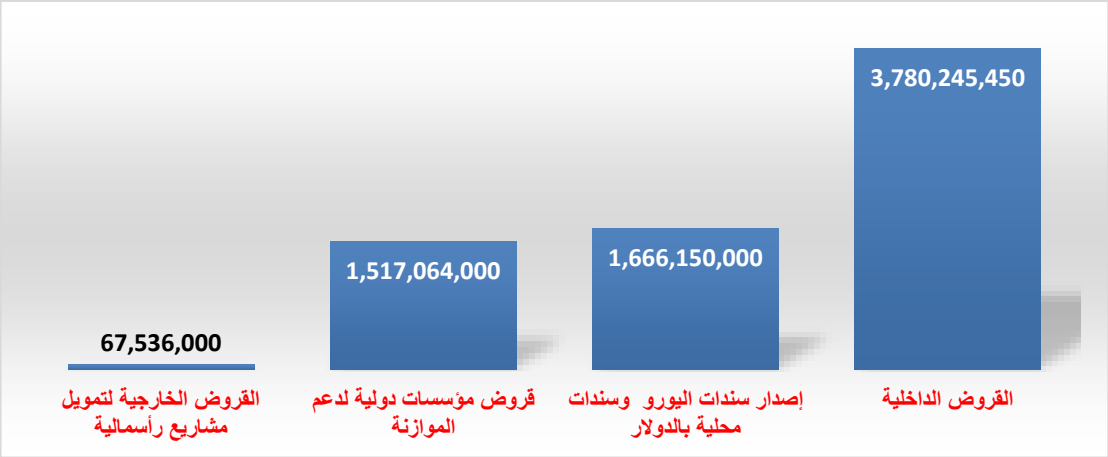

واتجهت الحكومة الى رفع قيمة طرح سندات يوروبوند بقيمة (780) مليون دينار مع نهاية شهر تموز 2020 ليبلغ اجمالي الطرح (1666) مليون دينار ضمن شريحتين ، الاولى بقيمة (500) مليون دينار وبنسبة فائدة (4.95%) مدة الاستحقاق خمس سنوات ، والثانية بقيمة (1250) مليون دينار بنسبة فائدة (5,85%) مدة الاستحقاق عشر سنوات.

وبلغت موازنة التمويل المقدرة في عام 2021 (6957,545) مليون دينار.

موازنة التمويل 2020 - 2021

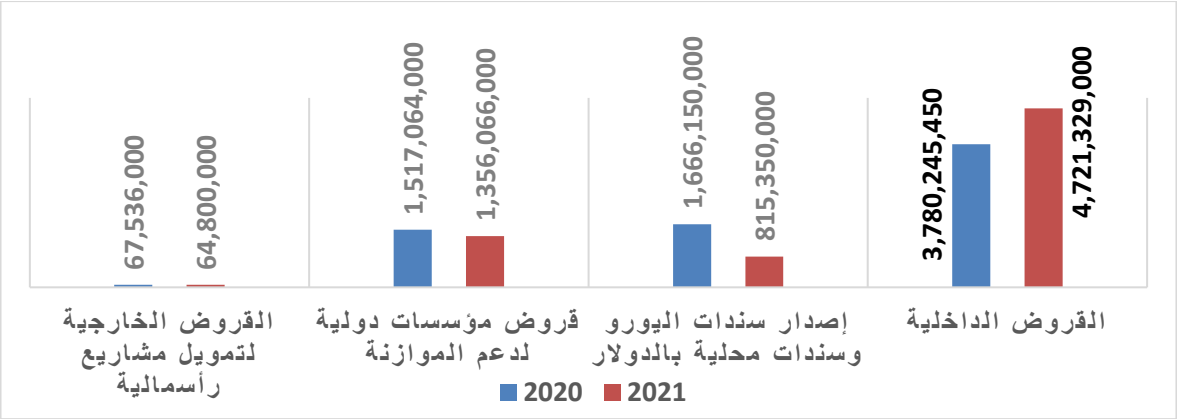

وتؤكد لجنتكم المالية

ان الدول الصديقة قد مكنت الاردن من الاقتراض الميسر ومن تخفيف اعباء خدمة الدين العام ، وان على الحكومة تنفيذ متطلبات الاقتراض الميسر وفق الاولويات الوطنية.

موازنات الوحدات الحكومية

2021

بلغت الوحدات الحكومية (25) وحدة ضمن مشروع قانون موازنات الوحدات الحكومية 2021 .

الايرادات :

بلغت ايرادات الوحدات الحكومية (916) مليون دينار بانخفاض بلغ نسبته (23,5%) وبقيمة (281) مليون دينار لدى اعادة التقدير ، التي انخفضت بنسبة (8%) وبقيمة (104,6) مليون دينار عن مقدر عام 2020 .

وبلغت المنح الخارجية (62,8) مليون دينار وشكلت ما نسبته (6,8%) من اجمالي الايرادات ، توزعت لقطاع المياه بقيمة (60,3) مليون دينار و (2,4) مليون دينار لشركة الكهرباء الوطنية.

ومن أبرز الوحدات الحكومية التي تراجعت ايراداتها المقدرة في عام 2021

البنك المركزي الاردني بقيمة (160,5) مليون دينار وشركة الكهرباء الوطنية بقيمة (149,8) مليون دينار .

ومن أبرز الوحدات الحكومية التي نمت ايراداتها المقدرة في عام 2021

سلطة المياه بقيمة (39,4) مليون دينار نتيجة منحة بقيمة (50) مليون دينار ، وسلطة اقليم البتراء بقيمة (11) مليون دينار نتيجة ارتفاع بيع السلع والخدمات ، وشركة مياه الاردن مياهنا بقيمة (27,8) مليون دينار وشركة مياه اليرموك بقيمة (10,7) مليون دينار وشركة المجموعة الاردنية للمناطق الحرة والمناطق التنموية بقيمة (9,8) مليون دينار.

وتؤكد لجنتكم المالية

- ان على سلطة المياه انفاق المنحة السنوية في موازنتها وتخفيض نسبة الفاقد من المياه.
- ان تقديرات سلطة اقليم البتراء بنمو ايراداتها من رسوم دخول البتراء والتذكرة الموحدة مع استمرار اثار الجائحة قد لا يتحقق وان عليها ضبط النفقات وفق ما تحققه من الايرادات المقدرة.
- ان ارتفاع ايرادات بيع السلع والخدمات لشركة مياهنا ومياه اليرموك مع فتح القطاعات الاقتصادية تدريجيا سيسهم بتحسن ايراداتها.
- ان ايرادات المجموعة الاردنية للمناطق الحرة والمناطق التنموية ما زالت تقدر ايراداتها من دخل الملكية وبيع السلع والخدمات بتجاوز حدود تحققها وان عليها تحسين نسبة مساهمتها في الفوائض المالية.

الفوائض المالية

من (8) وحدات حكومية 2021 باستثناء شركة بورصة عمان التي اسهمت بفائض بقيمة (71) الف ، حيث بلغت الفوائض المالية (34,4) مليون دينار بانخفاض نسبته (38,4%) وبقيمة (21,5) مليون دينار لدى اعادة تقدير عام 2020.

وبلغ الدعم الحكومي (27,8) مليون دينار وتوزع على ثلاث وحدات حكومية :

النفقات الجارية بقيمة (21,1) مليون دينار موزعة

- مؤسسة الاذاعة والتلفزيون بقيمة (17,1) مليون دينار .
- (2,4) للهيئة المستقلة للانتخاب.
- (1,6) مليون دينار للمحكمة الدستورية.

وبلغ الدعم للنفقات الرأسمالية (6,7) مليون دينار لمؤسسة الاذاعة والتلفزيون .

سعادة الرئيس ،،،

الزميلات والزملاء المحترمين ،،،

ووفق تحليل لجنتكم المالية فإن عجز موازنة شركة الكهرباء الوطنية البالغ (149,8) مليون دينار المقدر عام 2021 ، وانتهاء عقدي توليد الكهرباء وانخفاض متوسط كلف مشترياتها ستسهم بتخفيض عجز الشركة.

وتؤكد لجنتكم المالية ان ايرادات سلطة المياه وعجزها المالي تتأثران بنسبة الفاقد السنوي من المياه ، وعلى سلطة المياه تخفيض نسبة الفاقد تدريجياً ضمن برنامج زمني اقصاه خمس سنوات لتخفيض نسبة الفاقد ضمن المعدلات الدولية.

النفقات الرأسمالية :

بلغت النفقات الرأسمالية (506,5) مليون دينار بنمو بلغ نسبته (33,6%) وبقيمة (127,5) مليون دينار لدى اعادة التقدير ، التي انخفضت بقيمة (106) مليون دينار وبنسبة (21,9%) عن مقدر عام 2020.

ووفق تحليل لجنتكم المالية في مصادر التمويل لتغطية النفقات الرأسمالية

- شكل التمويل الداخلي ما نسبته (72,8%) وبقيمة (369) مليون دينار والقروض الخارجية ما نسبته (13,4%) وما قيمته (68) مليون دينار والمنح الخارجية ما نسبته (12,4%) وما قيمته (62,8) مليون دينار والدعم الحكومي ما نسبته (1,3%) وما قيمته (6,7) مليون دينار.

وشكلت النفقات الرأسمالية لقطاع المياه ما نسبته (61%) وبقيمة (309) مليون دينار و (8,5%) وبقيمة (43,2) مليون دينار لشركة الكهرباء الوطنية ونسبة (12,6%) وبقيمة (64) مليون دينار لشركة تطوير العقبة.

عجز الوحدات الحكومية :

بلغ عجز الوحدات الحكومية (654,3) مليون دينار ، وبلغ صافي العجز (586,4) مليون دينار نتيجة الوفر بقيمة (67,8) مليون دينار.

ليشكل عجز سلطة المياه ما نسبته (43,3%) وما قيمته (283,3) مليون دينار من العجز المجمع للوحدات الحكومية وعجز شركة الكهرباء الوطنية ما نسبته (51,2%) وبقيمة (334,8) مليون دينار.

مصادر التمويل :

بلغت مصادر التمويل نحو (1500) مليار دينار ، توزعت على خمس مصادر ، الوفر بقيمة (67,8) مليون دينار والقروض الخارجية لتمويل مشاريع رأسمالية بقيمة (68) مليون دينار ومسحوبات القروض الداخلية بقيمة (697,8) مليون دينار و استخدام احتياطيات لتسديد التزامات بقيمة (416,8) مليون دينار وسلف بقيمة (249,2) مليون دينار.

الايرادات في الموازنة العامة وموازنات الوحدات الحكومية

بلغت الايرادات المقدرة في الموازنة العامة وموازنات الوحدات الحكومية (8791) مليون دينار ، لتسجل نمواً بلغ نسبته (8,5%) وبقيمة (648) مليون دينار مقارنة بإعادة تقدير عام 2020.

النفقات العامة في الموازنة وموازنات الوحدات الحكومية

بلغت النفقات العامة الجارية والرأسمالية في الموازنة العامة وموازنات الوحدات الحكومية (11433) مليون دينار ، بنمو بلغ (6,8%) وبقيمة (724) مليون دينار مقارنة بإعادة تقدير عام 2020.

العجـــــــز في الموازنة العامة وموازنات الوحدات الحكومية

بلغ العجز المجمع في الموازنة وموازنات الوحدات الحكومية نحو (2710) مليون دينار ، وبلغ صافي العجز نحو (2642) مليون دينار.

الدين العام

بلغت نسبة صافي الدين العام (26499) مليون دينار وبنسبة (86,4%) من الناتج المحلي الاجمالي ، وبلغ الناتج المحلي الاجمالي الغير فعلي (30654) مليون دينار.

ومن المقدر ان يبلغ صافي الدين العام (28908) مليون دينار وبنسبة (90,8%) من الناتج المحلي الاجمالي .

ومن المقدر ان يبلغ (31814) مليار دينار في عام 2021.

سعادة الرئيس ،،،

الزميلات والزملاء المحترمين ،،،

قررت لجنتكم المالية تخفيض اجمالي الانفاق العام في مشـــروعي قانون الموازنة العامة وقانون موازنات الوحدات الحكومية بنحو (148) مليون دينار وفقا لما يلي:

أولاً: مشروع قانون الموازنة العامة.

تخفيض اجمالي الانفاق العام في مشروع قانون الموازنة العامة بقيمة(85) مليون دينار وعلى النحو التالي:

أ- تخفيض النفقات الجارية في مشـــروع قانون الموازنة العامة بنحو (19) مليون دينار لمجموعة النفقات التشغيلية للجهاز المدني بعد استثناء بند الإيجارات والنفقات التشغيلية لوزارة الصحة ومستشفى الامير حمزة بهدف ضبط هذا النوع من الانفاق والترشـيد في اسـتخدام المحروقات والكهرباء والمياه وضـبط اسـتخدام السـيارات الحكومية وبند السفر. وستبين لجنتكم المالية تفاصيل هذا التخفيض في الفصول.

ب- تخفيض النفقات الرأسمالية في مشروع قانون الموازنة العامة بنحو (66) مليون دينار وذلك بعد الاخذ بعين الاعتبار اسـتثناء المشـاريع الرأسـمالية لكل من مشـاريع المحافظات ومشـــاريع وزارة التربية والتعليم ومشـــاريع وزارة الصـــحة ومشـــاريع مستشفى الامير حمزة ومشاريع الشراكة مع القطاع الخاص والمشاريع الممولة من القروض والمنح. وستبين لجنتكم المالية تفاصيل هذا التخفيض في الفصول.

ثانياً: مشروع قانون موازنات الوحدات الحكومية.

تخفيض اجمالي النفقات في مشـــروع قانون موازنات الوحدات الحكومية بقيمة (62) مليون دينار وعلى النحو التالي:

أ- تخفيض النفقات الجارية في مشـــروع قانون موازنات الوحدات الحكومية بقيمة (25) مليون دينار لمجموعة النفقات التشغيلية بعد استثناء صندوق التأمين الصحي وبندي الايجارات والكهرباء وســـتبين لجنتكم المالية تفاصـــيل هذا التخفيض في الفصول.

ب- تخفيض النفقات الرأسمالية في مشروع قانون موازنات الوحدات الحكومية بقيمة (37) مليون دينار بعد اسـتثناء المشـاريع الرأسـمالية الممولة من القروض والمنح. وستبين لجنتكم المالية تفاصيل هذا التخفيض في الفصول.

وتأمل لجنتكم المالية الموافقة على قرارها.

وقد خلصت لجنتكم المالية الى التوصيات التالية :

1. تسريع انجاز منظومة متكاملة للتامين الصحي الشامل العادل والمستدام، ووضع برنامج زمني محدد للبدء بتطبيق التامين الصحي الشامل لكافة المواطنين، دون ان يترتب على ذلك اعباء مالية تثقل كاهل المواطنين.
2. دعم موازنات كل من وزارة الصحة ووزارة التربية والتعليم و وزارة العمل واعطائها الأولوية، وذلك بهدف رفع كفاءة القطاع الصحي وضمان استمرارية تقديم خدمات صحية ذات جودة عالية للمواطنين. وتطوير منظومة التعليم ومعالجة التحديات التي تواجه نظام التعليم في الاردن، وتمكين وزارة العمل من تنفيذ برامجها وخططها للحد من البطالة وايجاد فرص عمل جديدة

للأردنيين وكذلك ودعم موازنة صندوق المعونة الوطنية لزيادة اعداد المستفيدين من البرامج التي يقدمها الصندوق.

3. ادراج مخصصات في موازنة عام 2022 لتغطية كلفة تأهيل وتهيئة عدد من المراكز الصحية الشاملة لتمكينها من استقبال الاشخاص ذوي الاعاقة وتقديم الخدمات التي تحتاجها هذه الفئة من المجتمع. واستحداث الوظائف اللازمة في جدول تشكيلات الوظائف لعام 2022 لتعيين متخصصين في العلاج السلوكي والطبيعي والتأهيلي والنفسي للأشخاص ذوي الاعاقة في المراكز الصحية الشاملة.
4. زيادة المساهمة السنوية للحكومة في ايرادات صندوق المخاطر الزراعية من خلال رفع مخصصات صندوق المخاطر الزراعية في موازنة عام 2022 لتصل الى نحو ثلاثة ملايين دينار على الأقل، للتوسع في تعويض المزارعين عن الكوارث الزراعية الطبيعية، والتزام الحكومة بتحويل كافة المبالغ المخصصة للصندوق.
5. التزام الحكومة بأعداد تقارير ربع سنوية تتضمن مراجعة البيانات الفعلية للإيرادات والنفقات وابرز المؤشرات الاقتصادية ورفع التقرير الى مجلس النواب الموقر.
6. اعفاء المزارعين من فوائد القروض من مؤسسة الاقراض الزراعي ، للمساهمة بدعم المزارعين والمحافظة على استمرارية هذا القطاع الذي يحقق الامن الغذائي.
7. دعم موازنات مجالس المحافظات لتمكينها من تنفيذ مشاريع تنموية تسهم في الحد من مشكلتي الفقر والبطالة. وتحسين مستوى الانجاز والانفاق في مشاريع مجالس المحافظات لضمان تقديم خدمات افضل للمواطنين في المحافظات. مع التأكيد على ضرورة تعزيز التفاعل بين مجالس المحافظات والحكومة بهدف معالجة التحديات والعقبات التي تحد من قدرة المجالس على أداء مهامها.

8. تشكيل فريق وطني لدراسة وتقييم ملف الطاقة في الاردن بما فيها الطاقة البديلة والمتجددة، ووضع الحلول اللازمة لتخفيف عبء كلفة الطاقة على الموازنة العامة، وبما يفضي الى تحسين وتمكين بيئة الاعمال.
9. اعادة النظر بقرار الحكومة المتمثل بإلغاء طلبات التوظيف لمن تجاوزت اعمارهم 48 عام، ومنحهم حقهم في المنافسة أسوة ببقية المتقدمين بما يضمن المساواة بين الاردنيين في الحقوق التي كفلها الدستور.
10. زيادة المخصصات المالية لدائرة الشؤون الفلسطينية لدعم لجان الخدمات في المخيمات في تنفيذ الأنشطة الخدمية للمخيمات وتقديم خدمات افضل للمواطنين فيها.
11. الاهتمام بالقطاع الشبابي والرياضي من خلال دعم اللجنة الأولمبية لتمكينها من القيام بواجبها تجاه الاتحادات الرياضية.
12. قيام الحكومة بالسير بالإجراءات اللازمة لدمج والغاء المؤسسات الحكومية ذات الطبيعة المتشابهة في المهام والاهداف وبناء على اسس علمية ومدروسة بحيث يفضي ذلك الى رفع كفاءة وفاعلية الجهاز الحكومي وترشيد وضبط النفقات العامة.
13. الاستمرار في تقديم كافة أنواع الدعم لقواتنا المسلحة واجهزتنا الامنية في ضوء التضحيات التي تقدمها للحفاظ على أمن واستقرار وطننا الغالي، وبما يسهم في رفع كفاءتها وتعزيز جاهزيتها.
14. تفعيل وحدة الشراكة بين القطاع العام والخاص وطرح مشاريع شراكة ذات قيمة مضافة، والبدء بتنفيذ هذه المشاريع بما يخفف العبء على الموازنة العامة.

15. اعادة النظر في الانظمة والتعليمات الخاصة بضبط انفلات رواتب اعضاء مجالس الادارات في الشركات التي تساهم فيها الحكومة والضمان الاجتماعي (مهما كان حجم المساهمة).

16. العمل على اعادة هيكلة رواتب ومكافآت الفئة العليا من العاملين في الوحدات الحكومية وضبطها في اطار يقترب من نظائرها في الوزارات والدوائر الحكومية.

وتوصي لجنتكم المالية مجلسكم الكريم الموافقة على قراراها وتوصياتها.

عبد الرحيم ماهر الواكد

امين عام مجلس النواب

الاستاذ الدكتور نمر السليحات العبادي

رئيس اللجنة المالية

Eyad.